جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري

– دراسة حالة الجزائر –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص : إدارة الأعمال

إعداد الطالبتين:
إيمان بوزار قوادري
منال شباحي

إشراف:
د. الربيع أحمد بن يحيى

السنة الجامعية: 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الآية 19 سورة النمل

نحمد الله ونشكره عزّ وجلّ حمدا كثيرا طيبا مباركا إذ وفقنا على اتمام هذا العمل المتواضع ولأنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلم يقول في حديثه الصحيح:

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

***

لذا فإنّه يسعدنا في هذا المقام أن نتوجه بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور أحمد بن يحي الربيع الذي تفضل بالإشراف على بحثنا ولم يبخل عنا بتوجيهاته ونصائحه الدائمة، وكان لنا دعما من بداية هذا البحث وحتى نهايته، وله الفضل الأول بعدالله عزّ وجلّ في إتمام هذا البحث، لك منا فائق الاحترام والتقدير .

كما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذين الفاضلين الدكتور ساحل محمد، والدكتور ماضي محمد، اللّذان لم يبخلا علينا بالقدر الوفير من المراجع والنصائح والتوجيهات شكرا لكما .

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيّبة على انجاز هذا العمل

وأجركم على الله.

***

قال الله تعالى:

» وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون «

إيمان منال

الاهداء

إلى من الجنة تحت قدميها ....إلى من سهرت الليالي لأجلي

إلى من تعبت على تربيتي ....إلى من علمتني الصبر و حببت إليّ القناعة

إلى القلب الصافي الحنون.... إلى مثال الحب والتضحية

إليك أمي الغالية

إلى الذراع الواقي و الكنز الباقي....إلى من تعب على تعليمي وتدريسي

إلى من تولى رعايتي وتوجيهي في معارج الإيمان والعلم

إليك أبي الغالي

إلى كل الإخوة و الأخوات و إلى كل أفراد العائلة صغيرهم وكبيرهم

إلى كل صديقاتي: محجوبة، ليلى، شهرة، سعاد، أحلام ورفيقة الدرب منولة.

إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر طلبة السنة الثانية ماستر إدارة أعمال

إلى كل من نساه قلمي ولم ينسه قلبي

إلى كل من احتوته ذاكرتي ولم تحوه مذكرتي

أهديكم ثمرة مجهودي وعملي

إيمان

اهداء

الحمد والشكر لله على هذا العمل

إليك يا منبع الأمل الصافي الحنون ...والأمل المشرق والذي لا يغيب ضوءه كالشمس

إليك من سهرت على تربيتي وتعليمي ...أهدي أزكى عباراتي وتحياتي وتقديراتي أمي العزيزة والغالية على قلبي أمي

إليك يا من غمرتني بعطفك وحنانك والذي زرع بنفسي حب الحياة

إليك من تعب على تعليمي أهدي حبي وقلمي وورقي وجهدي إليك يا أبي

إلى الأخ الكريم مهدي

إلى الأخوات لويزة، سعاد، رونق، فردوس والعزيزة على قلبي مريم .

إلى بنات إخوتي، إسراء، لجين، لينا، خلود

إلى كل العائلة وبالأخص العم الكريم وعائلته والعمات الكريمات وكل الأخوال والخالات

إلى كل من أشاركه حياتي الزوج العزيز بلال وا إلى عائلته كبيرهم وصغيرهم وبالأخص الأم والأب الكريمين

وا إلى كل الصديقات وبالأخص قسم سنة 03تسيير الموارد البشرية و السنة الثانية ماستر إدارة أعمال

إلى أعز زميلاتي محجوبة، سعاد، شهرة، أسماء، حورية

إلى من تقاسني أفراحي وأحزاني والعزيزة على قلبي إيمان التي كانت لي أختا في الدراسة

إلى كل من ساعدني في عملي ولو بكلمة طيبة

إلى كل من نساه قلمي ولم ينساه قلبي

منال

الملخـــــص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمارات الطويلة الأجل التي تضمن مصلحة دائمة، حيث يمارس رأس المال البشري دورا هاما في خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تمكينه من سرعة الاستجابة للتغيرات البيئية والتنظيمية من خلال القدرات المعرفية والتقنية فهو انعكاس لقيمة المنظمة وثقافتها، وهذا ما جاء في الدراسة القياسية حيث شملت واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بالتطرق للعلاقة بين رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشـــــر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر– رأس المال البشـــري

Résumé:

L'IED en provenance des investissements à long terme qui garantissent un intérêt durable, où le capital humain est pratiqué un rôle important dans le service de l'investissement étranger direct en lui permettant de répondre aux changements environnementaux et réglementaires grâce à la connaissance et les capacités techniques de la vitesse est un reflet de la valeur de l'organisation et de sa culture, ce qui est ce qui est à l'étude standard qui comprenait la réalité de l'investissement direct étranger en Algérie, et qu'en abordant la relation entre le capital et l'investissement étranger direct.

Mots clés: investissement étranger Alambeshr- capital humain

Summary:

The FDI from long-term investments that guarantee a lasting interest, where human capital is practiced an important role in foreign direct investment service by enabling it to respond to environmental and regulatory changes through knowledge and technical capacities of speed is a reflection of the value of the organization and its culture, and this is what came in the study standard which included the reality of foreign direct investment in Algeria, and that by addressing the relationship between capital and foreign direct investment.

Key words: foreign investment Alambeshr- human capital

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أهمية الاستثمار الأجنبي	17
2-1	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	22
1-3	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	44
2-3	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	45
3-3	تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2014)	45
4-3	تطور المديونية الصرف خلال الفترة (2000-2014)	56
5-3	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2013)	51
6-3	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	52
7-3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2011)	53
8-3	تطور الفئة النشطة في الجزائر خلال الفترة (1996-2011)	60
9-3	تطور عدد المتخرجين التعليم العالي (1996-1997) (2010-2011)	64

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الفروع والمركز الرئيسي	14
2-1	منافع الاستثمار الأجنبي	17
3-1	منحنيات دورة حياة منتج دولة واحدة	21
4-1	محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	24
1-2	مكونات رأس المال البشري	33

الفهرس

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ- هـ
الفصل الأول : مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	07
المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	08
المطلب الأول : تعريف الاستثمار و أنواعه.....	08
أولا: تعريف الاستثمار.....	08
ثانيا: أنواع الاستثمار.....	08
المطلب الثاني :مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....	11
أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	11
ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....	12
المطلب الثالث : أشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	13
أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	13
ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	16
المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر (الأهمية ، النظريات والمناخ).....	17
المطلب الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الثاني :نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	27
المطلب الثالث : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	29
خلاصة الفصل.....	
الفصل الثاني: مدخل نظري لرأس المال البشري	
تمهيد	31
المبحث الأول: ماهية رأس المال البشري	32
المطلب الأول: مفهوم رأس المال البشري.....	32
المطلب الثاني:مكونات رأس المال البشري.....	33
المطلب الثالث: أهمية رأس المال البشري.....	34

المبحث الثاني: محددات رأس المال البشري.....	35
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على رأس المال البشري.....	35
المطلب الثاني: نظريات رأس المال البشري.....	36
المطلب الثالث: مؤشرات رأس المال البشري.....	36
المطلب الرابع:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري.....	39
خلاصة الفصل.....	41
الفصل الثالث: دراسة قياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1996-2011)	
تمهيد.....	43
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	44
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر.....	44
المطلب الثاني: الإصلاحات التشريعية الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	46
المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	50
المطلب الرابع: حوافز وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	54
أولا: الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام و النظام الخاص.....	54
ثانيا: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر.....	56
المبحث الثاني: نموذج قياسي لدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري	59
المطلب الأول: التعريف بالنموذج القياسي.....	59
المطلب الثاني: دراسة علاقة عدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري بالاستثمار الأجنبي المباشر.....	60
المطلب الثالث:دراسة علاقة الفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري بالاستثمار الأجنبي المباشر.....	64
خلاصة الفصل.....	69
الخاتمة العامة.....	71
قائمة المراجع	75
قائمة الملاحق.....	82

المقدمة العامة

مقدمة

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج، بالإضافة إلى تحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق .

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية، فالشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة، وفي ضل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإنّ مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها للسوق المحلي .

وفي هذا الإطار قامت الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحوافز التي تقف في طريقه، وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء .

ومن بين العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال البشري نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه في استقطاب تدفقات الاستثمار من جهة والسماح بالاستفادة من مختلف الآثار الإيجابية التي يمكن أن يدرها هذا الأخير من جهة أخرى، فتمتع أو توفر البلد المضيف على مستويات متعددة ومتقدمة لرأس المال المباشر يساعد بشكل كبير على تحفيز، نمو وارتفاع الإنتاجية الكلية بعناصر الإنتاج الأخرى بفضل توطن الشركات متعددة الجنسيات والاستفادة من مخصصاتها التكنولوجية والتنظيمية المرافقة .

فتمتع البلد بالقدرة على استيعاب التكنولوجيا وتوفره على مخزون معين من رأس المال المباشر من شأنه أن يساعد على الاستفادة من المعارف المتطورة في كافة المجالات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي، والمصاحبة لتوطن الشركات متعددة الجنسيات فيه، ولذلك يعد عامل توفر حد أدنى من رأس المال المباشر عنصر هام

بالنسبة للبلدان المضيفة والمشجعة للاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يسمح لها ذلك بسرعة استيعاب تلك التكنولوجيا وتعظيم الاستفادة منها .

ومنه ونظرا لأهمية رأس البشري في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر قد تبنينا الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

- **ما مدى علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر برأس المال البشري ؟**

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وفيما تتمثل أهميته ؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟
- هل تؤثر الفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- هل يؤثر عدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، نقوم باختبار صحة الفرضيات التالية:

- يربط الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة قوية برأس المال البشري.
- نعم يمكن للفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري أن يؤثر ويتأثر في نفس الوقت بالاستثمار الأجنبي المباشر .
- نعم يمكن لعدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري أن يؤثر ويتأثر في نفس الوقت بالاستثمار الأجنبي المباشر .
- **أهداف الدراسة:**

تمكن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط:

- تحديد أهم مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة المناخ الملائم والأنسب له.
- تسليط الضوء عل رأس المال البشري وأهميته ومدى مساهمته في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعرف على العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعنصر رأس المال البشري في الجزائر، من خلال الاعتماد على مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرين يمثلان رأس المال البشري هما الفئة النشطة وعدد المتخرجين .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

كما تتبع هذه الأهمية من الدور الكبير الذي يلعبه رأس المال البشري في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن حاجة الجزائر إلى ترقية مواردها البشرية واستثمار رأس المال البشري.

مبررات اختيار الموضوع محل الدراسة:

إنّ اختيارنا لهذا الموضوع راجع إلى العوامل التالية :

- الاهتمام المتزايد والكبير بالاستثمار الأجنبي المباشر والمنافع المرجوة منه.
- زيادة الاهتمام برأس المال البشري خاصة في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة .

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذا الموضوع ما يلي:

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 مذكرة ماستر من إعداد الطالب بن علاق إسماعيل في كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، ومن بين النتائج التي توصل إليها :

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في خلق فرص عمل جد ضئيلة.
- تبني الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر راجع إلى عجز القطاع العام و ظهور بعض الأزمات الاقتصادية.

2- أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة الجزائر – مصر والسعودية 2000-2012 أطروحة دكتورا من إعداد جوامع لبيبة في كلية العلوم الاقتصادية ومن بين النتائج التي توصلت إليها :

- أن قطاع الخدمات أثبت قدرته على منافسة قطاع المحروقات باحتلاله المركز الأوّل خلال العشرية الأخيرة في قائمة القطاعات التي تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية في العالم.
- يعكس المناخ الاستثماري للدولة المضيفة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة منها.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية مذكرة ماجيستر من إعداد الطالب سلمان حسين كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،ومن بين النتائج التي توصل إليها أن:

- الاستثمار الأجنبي يعمل على تعزيز القدرة التنافسية الصناعية للدول النامية المضيفة في السوق الدولية و ذلك من خلال نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات في العديد من مناطق العالم.
- الاستثمار الأجنبي يعمل على ترقية المهارات و يساهم بشكل كبير في عمليات التدريب للعمال المحليين لذا له دور كبير في تحسين العمل الإداري و إدخال طرق التسيير الحديثة.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وحتى نتمكن من الإلمام بجميع جوانبه فقد استخدمنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة بمجملها من خلال التعرض لطبيعتها وخصائصها وأبعادها والعوامل المؤثرة فيها، وكذا المنهج التحليلي الذي يظهر في دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري من خلال تحليل الأرقام والبيانات .

أمّا عن الأدوات المستعملة فقد استخدمنا مجموعة من الكتب والمجلات والملتقيات الدولية إضافة إلى المواقع الإلكترونية وكذا الجداول الإحصائية .

صعوبة الدراسة:

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع خاصة باللغة العربية.
- التضارب الكبير في مختلف الإحصائيات من مختلف القطاعات ومراكز الإحصاء.

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية فقد عمدنا إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول يضم كل فصل مجموعة من المباحث والمطالب وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: اهتم بالجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .
- المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر (الأهمية، النظريات و المناخ).

الفصل الثاني: اهتم بالإطار العام لرأس المال البشري وتم تقسيمه إلى مبحثين أيضا:

- المبحث الأول: مدخل لرأس المال البشري .
- المبحث الثاني: محددات رأس المال البشري .

الفصل الثالث: تناول فيه الدراسة القياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري، وهو بدوره تم تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر .
- المبحث الثاني: نموذج قياسي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات رأس المال البشري .

الفصل الأول:

مدخل نظري حول

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة محور الاهتمام الكثير من الكتاب و رجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة معا وذلك منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن.

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا، وهذا يفسر في جزء كبير إلى مدى أهميته، من خلال الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم اقتصاديات الدول النامية بتوفير رأس المال اللازم لسد فجوتي الموارد المحلية والخارجية، ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية وتنمية الموارد المحلية وتشغيل الأيدي العاملة .

المبحث الأوّل: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تفاقم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي وأصبحت من أهم أدوات تمويل الاستثمار بالدول النامية وخاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية للتوجه نحو اقتصاد السوق، بدأت هذه الحركة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين وأخذت تتعاظم لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتدوير الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم.

المطلب الأوّل: تعريف الاستثمار وأنوعه:

أولا: تعريف الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال فتعريفها أخذ من طرف الاقتصاديين الماليين في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 حيث نشأت من خلالها عدة تعاريف منها:

1- يعرف بأنّه: " ذلك الجزء من الناتج المحلي للدولة الذي لم يستخدم في الاستهلاكالجاري لسنة معينة وإنّما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات". [1]

2- كما يعرف على أنّه: "الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع" أو هو "عبارة عن استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة". [2]

3- الاستثمار هو: "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد المباني السكنية الجديدة، المصانع الجديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنّه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزن، فضلا عن رأس المال الثابت". [3]

4- كما يقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي: "توظيف الأموال في المشاريع الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم".[4]

---

[1] عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2008، ص 18.

[2] علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2009، ص 03.

[3] بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 295.

[4] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة 2، 2012، ص 17.

ثانيا: أنواع الاستثمار:

للاستثمار تصنيفات عديدة منها:

1)- من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاثة أنواع: [1]

1)-1- استثمارات عمومية: هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة مثل: الاستثمارات المتخصصة لحماية البيئة.

1)-2- استثمارات خاصة: يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

1)-3- استثمارات مختلطة: تتحقق بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في الانتعاش الوطني.

2)- من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف: [2]

2)-1- استثمارات قصيرة الأجل:هي الاستثمارات التي تقل مدّة إنجازها عن سنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2)-2- استثمارات متوسطة الأجل: وهي التي تقل مدّة انجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

2)-3- استثمارات طويلة الأجل: تؤثر بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة وهي تتطلب رؤوس الأموال الضخمة وتفوق مدّة إنجازها 5 سنوات.

3)- من حيث الأهمية والغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها: [3]

3)-1- استثمارات التجديد: تتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج وذلك لاستبدال المعدّات القديمة حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي فهي تسعى لشراء المعدّات الأكثر تطوراً وبالتالي فإنّها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

---

[1] عبد القادر مطاي، **الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، جوان 2006، ص ص 23-24.

[2] علي لطفي، مرجع سابق الذكر، ص09.

[3] بكري كامل، مرجع سابق الذكر، ص 297.

3)-2- استثمارات النمو: هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و التوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة لفرض نفسها على المنتجين الآخرين وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية أمّا الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلاله إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

3)-3- استثمارات منتجة وغير منتجة: تنقسم على أساس معيار تكلفتها فكلما كانت الزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسين النوعية وبأقل التكاليف الممكنة سميت هذه الاستثمارات منتجة وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

3)-4- استثمارات إجبارية: تكون إمّا اجتماعية وهي التي تهدف الدولة من خلالها إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أو اقتصادية وغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين الخبرة كمًا ونوعًا.

3)-5- استثمارات تعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله وتعويض ما استهلك منه بأموال و اهتلاكات،أمّا الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

3)-6- استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتجها.

4)- من حيث الموطن: تنقسم إلى قسمين:

4)-1- استثمارات محلية: تتمثل في أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطر ف المحلي. [1]

4-2- استثمارات أجنبية: هي الاستثمارات التي تتم خارج الموطن الأصلي بحثا عن دولة مضيفة و سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل. [2]

وهي تشمل نوعين: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:

---

[1] بوقرة رابح، مخوخ رزيقة، **واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الإقتصادية**، الملتقى الدولي الأول حول **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-**، جامعة عباس لغرور، خنشلة يومي 09-10 أفريل 2013، ص 05.

[2] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهو كل استثمار محقق بقصد حيازة مساهمة طويلة الأجل في شركة تقع في الخارج بحيث يحتفظ بسلطة كاملة لاتخاذ القرار في هذه الشركة[1]، وبمعنى آخر يتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهم مباشرة من رأس مال الأجنبي في أصول الاقتصاد المضيف.

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** في ظل هذا النوع من الاستثمار لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا في إدارة وتنظيم المشروع وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة الأشكال التالية: [2]

أ. عقود الترخيص.

ب. عقود التسويق.

ج. عقود التصنيع.

د. مشروعات أو عمليات تسليم المفاتيح.

هـ. عقود الإدارة.

و. عقود أو اتفاقيات الوكالة.

ز. عقود تسليم المشروعات مع الإنتاج.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- يمكن أن يعرف على أنّه: "الاستثمارالذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة ويأخذ شكل تأسيس من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص joint-venture – أو إعادة شراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في الدولة المضيفة". [3]

2- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر من دولة أخرى ويكون له الحق في الإدارة للموجودات والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة أيّا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة. [4]

---

[1] سعود جايد مشكور العامري، **المالية الدولية، نظرية وتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 03.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص22-23.

[3] زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وأفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2005، ص 4.

[4] مهدي سهر الجبوري، رحيم كاظم الشرع، كاظم سعد الأعرجي، **تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة**، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 2، العدد 4، 2004، ص 39.

وهناك عدّة تعاريف لبعض المؤسسات والهيئات الدولية: [1]

3- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية:** يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد أخر.

4- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: هو الاستثمار الذي يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد أخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.

5- تعريف صندوق النقد الدولي: يعتبر الاستثمار الأجنبي بأنّه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% من أسهم الشركة المساهمة، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة.

6- تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم أو القصوى التصويتية 10% أو أكثر.

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل جزء من مشروع من طرف شخص أو أكثر، طبيعي أو معنوي، يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية وغير مالية) على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا و/أو خدمات غير ممنوعة قانونيا، بهدف تسويقه محليا/ أو دوليا.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:[2]

1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج.
2- له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات.
3- هو بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج.

---

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر،، 2008، ص 50.

[2] يحياوي سمير، "**العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر**"، مذكرة ماجيستر في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص60-61.

4- إنّ القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسئول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار الأجنبي بما فيها الخسائر، فهو إذًا يتحملها، وذلك نظرًا للصلاحيات المخولة له والمتمثلة في حق الرقابة والتسيير والإشراف.

5- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي يقوم بشراء جزء من أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة.

6- يكون في القطاعات الإقتصادية بما فيها التجارة والخدمات.

7- يضيف الدكتور عبد المجيد حامد الدارز أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر (ليس مجرد علامات أجنبية تساهم في ملأ الفجوة) يعدّ استغلال أمثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات متعمقة عملية عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة.

8-إنّ الدكتور حسين مهران يركز على أنّ الاستثمارالأجنبي المباشر ليس مجرّد عملات أجنبية تساهم في ملأ الفجوة الادخارية وفجوة رأس المال الأجنبي فحسب إذ غالبا ما يصاحب تدفقات الاستثمار تدفق التكنولوجية بمعناها الواسع.

9- ويزيد على ما سبق، أنّه يسمح للبلدان المستضيفة له الولوج إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمتلكها الشركات الدولية وأيضا بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية ورفع مستوى كفاءاتها الإنتاجية مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي.

المطلب الثالث: أشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

أو لاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع أخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ويعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية:

1- الاستثمار المشترك: يرى كولد"Kolde"أنّ الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات لاختراع والعلامة التجارية، أمّاتيربسترا Terpstraفيرى أنّ الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم فيه دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة. [1]

[1] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة،"**أثر السياسات النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، دراسة قياسية الفترة (1990-2012)، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد09، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، ديسمبر 2015، ص 37.

2- الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. [1]

وتنظم العلاقة بين المركز الرئيسي والفرع من حيث اختصاصات وصلاحيات الفرع ونوع النشاط وفق اتفاقيات الدولة المضيفة كما يلي:

شكل رقم (1-1): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين المركز الرئيسي والفروع.

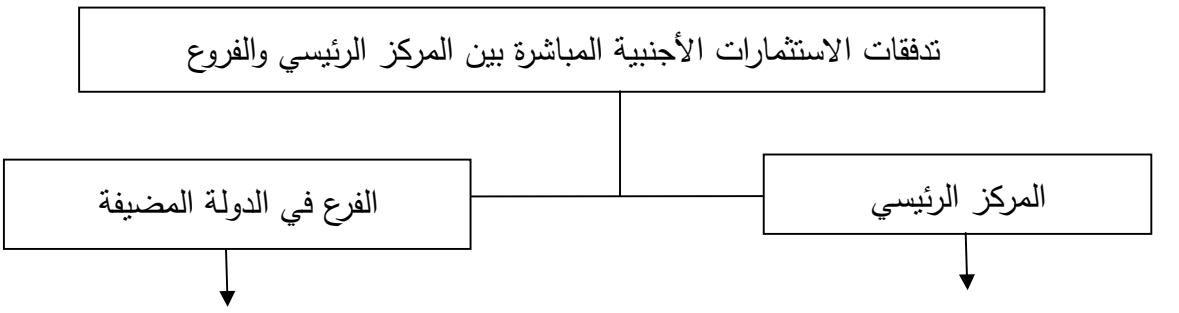

الاستثمار المتدفق.	حجم الاستثمار.
التكنولوجيا المتدفقة.	التكنولوجيا لتطوير الإنتاج.
البحوث والتطوير.	تجديد خطوط المنتجات.
المحاسبة الدولية.	التسعير التحويلي.
التنسيق الضريبي.	الحوافز الضريبية.
التسويق الدولي.	التجارة البيئية.
دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.	دوافع الدولة المضيفة.

المصدر: فريد النجار "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[1] بن داودية وهيبة، **واقع وأفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004 مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس**، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005، ص16.

3- الاستثمارفي المناطق الحرّةتعتبر جز ءا من دولة معنية لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والمناطق الحرة لا تغدو أن تكون شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التجارة، وهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنّها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة.[1]

4- مشروعات أو عمليات التجميع: قد تأخذ شكل اتفاقية الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأوّل بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجاً نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع ...الخ، التجهيزاتالرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، في هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أنّ مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي. [2]

ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب طبيعة ملكيتها وحسب كيفية استخدامها.[3]

1- حسب طبيعة الملكية: يفرق بين أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الملكية عادة في الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص والاستثمار الأجنبي العام.

- **الاستثمار الأجنبي الخاص:** وهو ذلك الاستثمار الذي يتولى القيام به سواء فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية مختلفة، كما يسمى هذا النوع بثنائي الأطراف إذا اقتصرت العلاقة فيه بين المستعمل الأخير لرأس المال وبين مستثمر واحد فقط خاصاً كان أو عاماً، ويسمى متعدد الأطراف إذا تجاوز عند المستثمرين شخصين أو أكثر.

- **الاستثمار الأجنبي العام:** وهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الأجنبية أو الهيئات أو المؤسسات التابعة لها بالإضافة إلى المؤسسات الدولية، على غرار لجوء حكومة ما أدى إلى الاقتراض من إحدى الهيئات الدولية في الخارج أو تملك أسهم أو سندات لشركات ومشروعات خارج البلد الأصلي.

---

[1] بن علاق إسماعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)**، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 11.

[2] وسيلة بوراس، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الصين**، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013،، ص 07.

[3] عبد القادر ناصور، "**إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- محاولة تحليل**-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص ص 22-23.

2- حسب كيفية الاستخدام: فيه نجد نوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر إما استثمارمقيد وإمّا استثمار حرّ .

- **الاستثمار الأجنبي المقيد:** وهو الاستثمار الذي يزاول وفق شروط وآليات محددة من حيث الاستخدام ومن أمثلة: ذلك تعاقد دولتين معينتين حول ما يسمى "الإقراض والاقتراض" أي لزوم الدولة المقترضة باستعمال الأموال المقترضة في شراء السلع والخدمات من أسواق الدولة المقترضة وهذا باعتبار اقتراض الدولة لدولة أخرى يعدّ بمثابة نوع من أنواع الاستثمار إذ نجد الو.م.أ مثلا تقوم غالبا بهذا النوع.

- **الاستثمارالأجنبي الحرّ :** وهو الذي يزاول بدون أي شرط أو قيد على صاحبه سواء كان ذلك من حيث حجم المبالغ المستثمر ة أو من حيث ميدان الاستثمار، وتشير هنا إلى تمتع المستثمر الأجنبي بكافة الحرية في مزاولة نشاطه وذلك في إطار الحوافز الكثيرة الممنوحة له في ظل تشجيع معظم الدول لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر (الأهمية، النظريات والمناخ):

للاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة في تنمية أي اقتصاد، إضافة إلى كونها وسيلة دولية فعالة، وأداة لاقتصاديات الدول النامية لدخول الأسواق الدولية وتسويق المنتج المحلي، فهي إحدى طرق سد فجوة (الادخار- الاستثمار)، ترقية الصادرات، التقليل من الواردات، إذ تلعب الاستثمارات الأجنبية دور كبير في التقليل والحدّ منالمديونية نظراً لما توفره من فر ص تمويل لاقتصاديات الدول المضيفة.

المطلب الأوّل: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

- إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد نظرا للمنافع التي يقدمها والتي يمكن إنجازها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) منافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

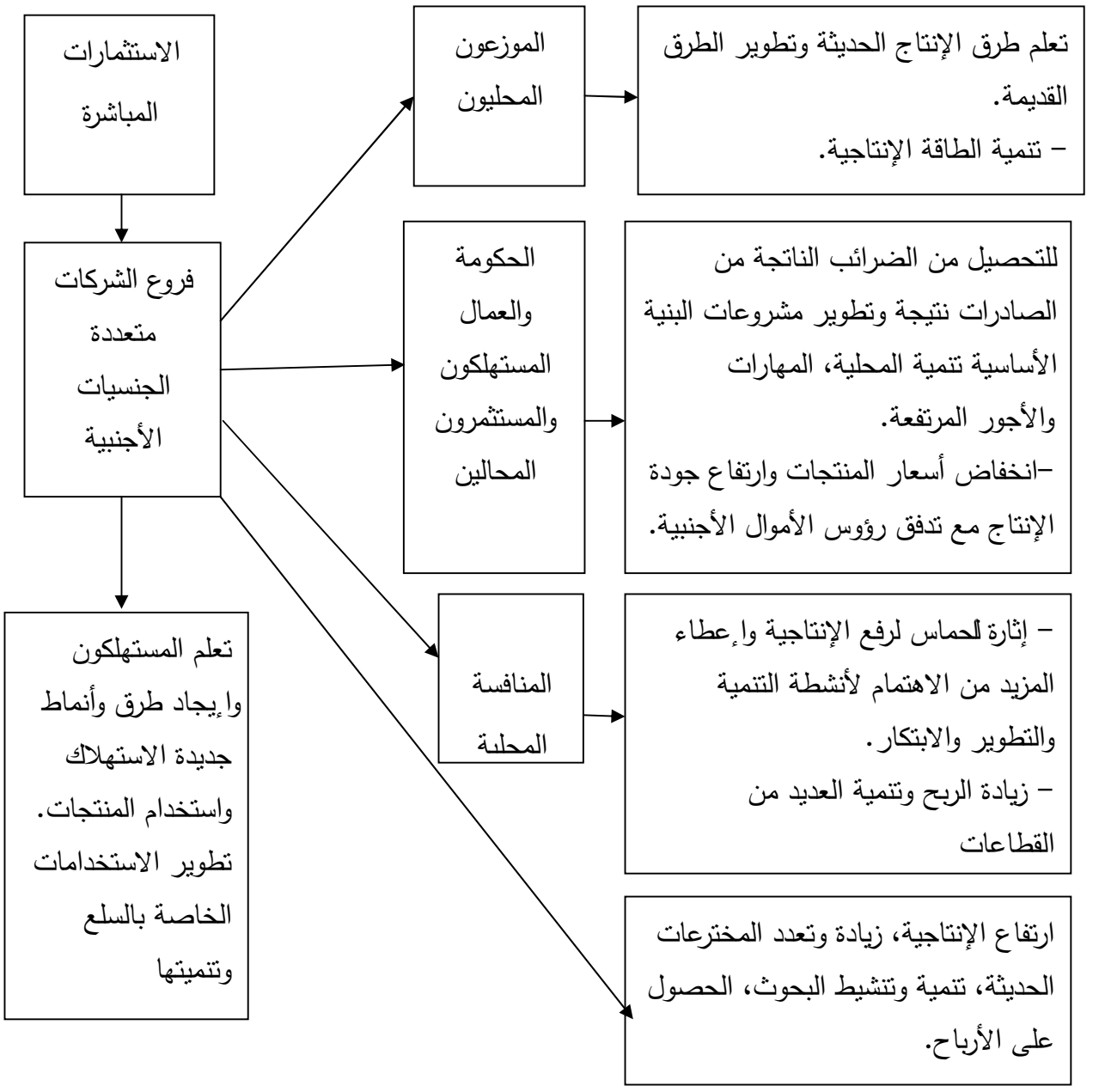

المصدر: عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ص 425"

والجدول التالي يبين أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المحلي مقارنة بالمستوى الخارجي.

جدول رقم (1-2): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار على المستوى الداخلي	الاستثمار على الصعيد الخارجي.
– تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستوى المعيشة. – نقل المعرفة العلمية وانتقال التكنولوجيا للشركات المحلية. – تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصر المال والتكنولوجيا. – زيادة في الإنفاق على البحوث والتمنية.	– تخفيف الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الإستيراد والتصدير وكذا تخفيف التكاليف التجارة مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالية وتوليد عوائد عالمية وبالتالي خفض العجز في الميزانية. – المساهمة في خلق فرص العمل والحد من البطالة. – رفع معدّل الاستثمار بالدول النامية. – تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعيتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

المصدر: بشيوع سعاد وسهام عاشور، النظام المحاسبي كمدخل الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية، مقدمة من ملتقى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، جامعة خنشلة، ص 05.

وكما أنّ للاستثمار الأجنبي المباشر منافع وأهمية فهو لا يخلو من العيوب والسلبيات. [1]

❖ يرى البعض أنّه سيكون تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني والطرف الأجنبي) خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال فمن عيوب الاستثمار الأجنبي أنّه يشترط نسبة معينة لرأس المال الذي يساهم به وتصل في بعض الأحيان إلى 60% وهو بذلك يضمن أيضا الإدارة لهذا الاستثمار.

❖ وينظر البعض الآخر إلى الاستثمار الأجنبي كنوع من الاستعمار غير المباشر من خلال رأس المال المستثمر والذي يستطيع إسقاط أي دولة وإعلانها لإفلاسها وانهيار اقتصادها كما حدث مع النمور الأسيوية التي قيل أنّها نمور من ورق.

[1] شعيب شنوق، "**الاستثمار الأجنبي..هل يدعم إقتصادات الدول النامية أم يضعفها؟**"، الملتقى العلمي الدولي حول **الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي**، جامعة بومرداس، يومي 22و23 أكتوبر 2007، ص 18.

❖ والاستثمار الأجنبي ينظر إليه من زاوية المصلحة للمستثمر فهو الذي سيحقق الكثير من الأرباح في حين أنّ الدول المضيفة ستعاني العديد من المشاكل.

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: النظريات الإقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، وفي هذا الشأن يرى هو دوينج أنّه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإنّ هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أنّ السلع/ الخدمات المقدمة (النواتج) وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنّه لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق، ويتفق كل من بارى Parry وكيفز Caves مع هو دوينج في هذا الخصوص إذ أنّ الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج أو جدّة وحداثة المنتج تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

وقد وجهت مجموعة من الانتقادات لهذه النظرية من قبل روبوك وسيموندس والمتمثلة في.

- هذه النظرية تفرض إدراك ووعي الشركة المتعددة الجنسيةبجميع فر ص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

- هذه النظريات لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

- ويمكن القول بأنّ مدى وواقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف ترتبط بالاستثمار المباشر أو غير المباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية والتجارية. [1]

2- نظرية الحماية: ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية إن ضمان الاستغلال الأمثل لفر ص التجارة والاستثمار الدولي بما يتواءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص ص201-206.

بالدول النامية المضيفة ومن ناحية أخرى، إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنّما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.

ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج.

ويرى مؤيدو هذه النظرية أن حماية المزايا المطلقة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظريتها الوطنية بالدول المضيفة لا تتحقق عن طريق المعاملات التجارية المباشرة في الأسواق الأجنبية (الاستيراد والتصدير مثلا) ومنه فإن تبادل المواد الخام مثلا: أو الخبرات الإدارية والتسويقية وإجراء بحوث التنمية والتطوير يجب أن يتم داخل الشركة الأم أو في فروعها بالدول المضيفة وذلك منعا لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة. [1]

3- نظرية دورة حياة السلعة/ المنتج الدولي: إنّ تناول هذه النظرية يمكن أن يقدم لنا تغيير الأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنّها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية، من ناحية أخرى فإنّها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم، وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي إلى أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة بالشكل التالي مع التطبيق على الو.م.أ كمثال وذلك على النحو التالي:

المرحلة 01: مرحلة ابتكاروتقديم السلعة في السوق الأمر يكي، وتصديرها إلى الدول الأخرى.

المرحلة 02: مرحلة القيام بعض الدول المتقدمة بخلاف الو.م بإنتاج وتصدير السلعة أيضا للخارج.

المرحلة03: قيام دول النامية بإنتاج الساعة وبيعها في السوق المحلي وتصديرها إلى الدول صاحبة.

[1] بن علاق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص34-35.

الشكل (1-3) منحنيات دورة حياة منتج دولي واحد.

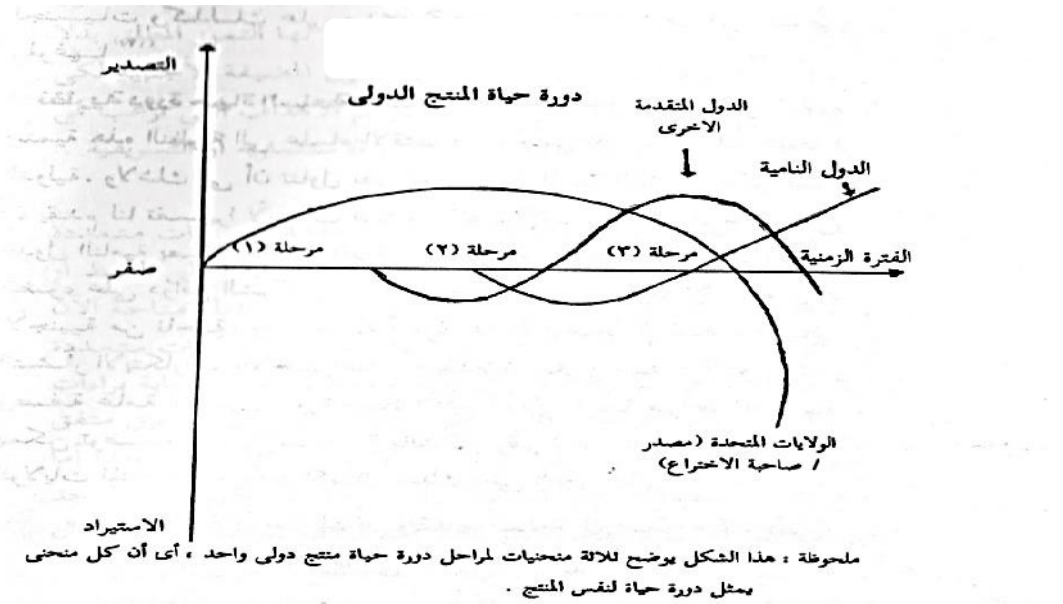

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

إن الواقع العلمي والشواهد أو الممارسات الحالية لكثير من الشركات متعددة الجنسيات تؤيد الافتراضات التي عليها نظرية دورة حياة المنتج الدولي، وفي نفس الوقت تجدر الإشارة إلى أنّ هذه نظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أنّ هناك أنواعا أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروعها السابقة عليه، وهي لم تقدم تفسير واضح لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة.

4- نظرية الموقع: يرى باري Parryأنّ هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، ويضيف (ذنبح) أنّ هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق.

لِ قرار الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذا قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول المضيفة يتأثر بمجموعة من العوامل الموقعية وهي: [1]

- العوامل التسويقية والسوق: مثل درجة المنافسة، حجم السوق، منافذ التوزيع.

[1] اعتدال مصطفى عبد الحميد دياب، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان، 1999-2013، (دراسة حالة شركة بتروناس)**، مذكرة ماجيستر في الاقتصاد كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مارس 2015، ص ص30-31.

- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل مستويات الأجور، القرب من المواد الأولية.
- إجراءات الحماية (ضوابط التجارة الخارجية): مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: مثل الاستقرار السياسي، نظام الضرائب.
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى: مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي.

5- نظرية الموقع المعدلة: يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوك وسيموندس حيث اقترحاأنّ الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاثة مجموعات من العوامل يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية:

العـــــوامل الشرطـــية	أمثـــلـــــــة
أ- خصائص المنتوج / السلعة.	- نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة / جدة لسلعة متطلبات الإنتاج للسلعة، خصائص العملية الإنتاجية.
ب-الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	- طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد الطبيعية والبشرية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الإقتصادية.
ج- العلاقات الدولية المضيفة مع الدول الأخرى.	- نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية.
العوامل الدفعية: أ- الخصائص المميزة لشركة.	- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب-المركز التنافس.	- المقدرة النسبة للشركة على منافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة: ت-الخصائص المميزة لدولة المضيفة	- القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.

أ- الخصائص المميزة لدولة الأم.	- القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج- العوامل الدولية.	- الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدول الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الجامعة ، بيروت،2000-2001، ص 75.

وإذا نظرنا إلى جوهر النظرية السابقة يمكن استخلاص الأتي:

1- أن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من الواقع النظرية قد أشارت إليها وتناولتها النظريات سابقة العرض.

2- هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة.

3- تتميز عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الحوافز والضمانات أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدول الأم.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفق لسياسات كل دولة ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الإقتصادية لقيام تلك الاستثمارات، وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2003 فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة تتضمن ثلاثة عوامل رئيسية نوضحها في الشكل الآتي:

شكل رقم (1-4): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

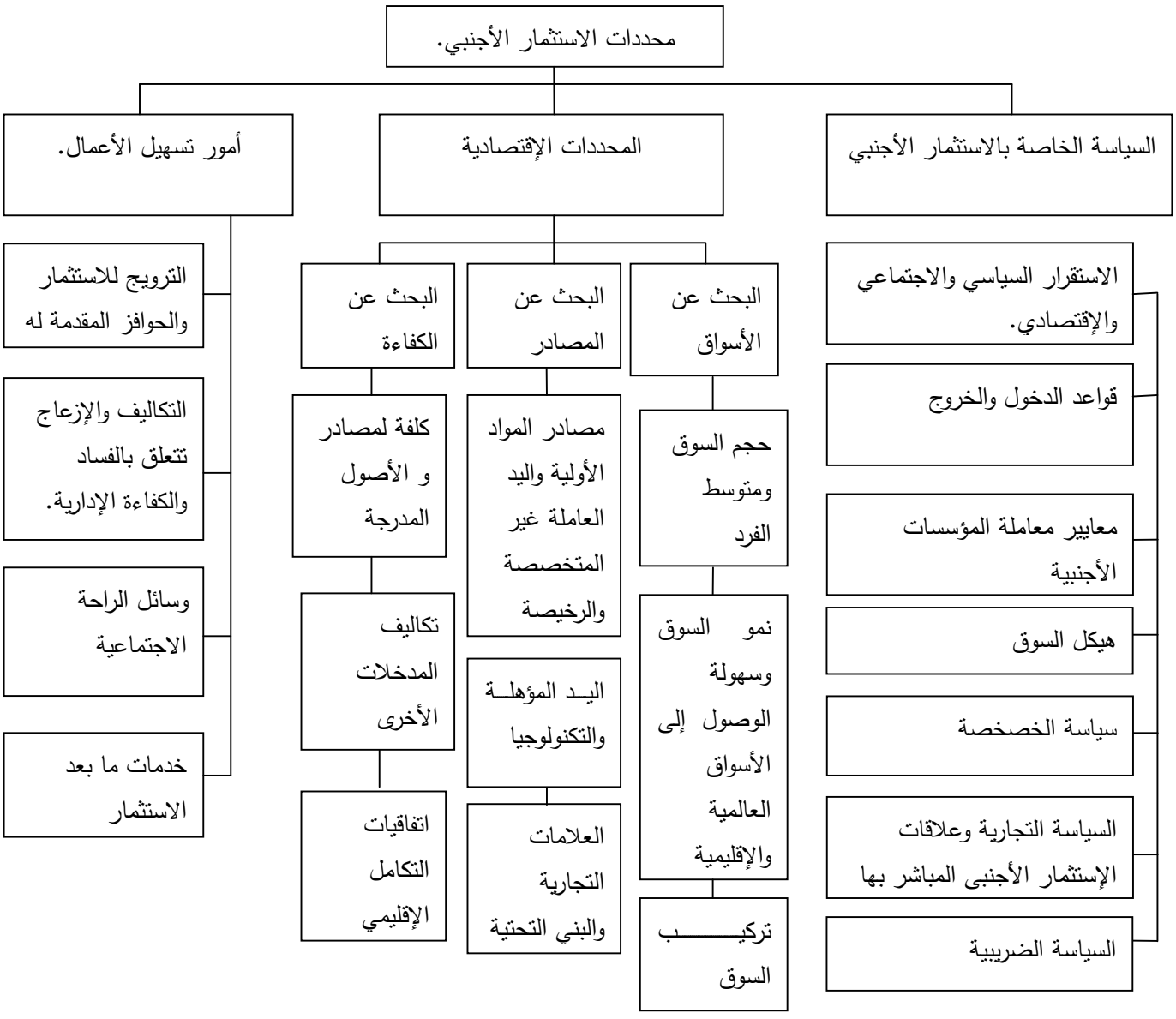

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

نتيجة للاختلاف والتفاوت بين الدول في توزيع الموارد والإمكانات الإقتصادية وتفاوت الثقافات المختلفة بينها ظهر مفهوم المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار والذي يمكن عند تحقيقه الوصول إلى الإشباع الكامل من جميع النواحي وبالتالي تحقيق المطلوب من الاستثمارات المقامة فيه، كما أنّ المناخ يختلف من دولة إلى أخرى بدرجات معينة يمكن قياسها بواسطة مؤشرات خاصة معتمدة دوليا.

مفهوم المناخ الاستثماري للدولة المضيفة وأهميته:

يمكن تعريف المناخالاستثمار ي بأنّه: "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص، الوطني والأجنبي، أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات". [1]

– وترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيّد إلى دوره في تحفيز الاستثمارات وزيادتها لما يمثله مما يزيد من توافد الاستثماراتالأجنبية، بحيث أنّ وجود مناخ استثماري جيّد يزيد من عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمرة بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية، ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الإقتصادية الدولية وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية، إضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة.

ثانيا: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري للدولة المضيفة:

نظرا لأهمية الموقع الاستثماري وارتباطه بمدى تحقيق النتائج الموجودة منه، فلقد زادت أهمية ودور هذه المعايير والمؤشرات في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أنّ هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، وهذه المؤشرات تتمثل في:

1– **مؤشرات المخطر**:بالنسبة لمقارنة مؤشرات المخطر (أو الخطر) فإنّ بعضها يستخدم تقنية Delphi لحساب مؤشرات المخطر وتقتضي ما يلي: [2]

- وضع قائمة من المتغيرات الأساسية التي تميز الوضعية الإقتصادية والسياسية للبلد.
- ترتيب هذه المتغيرات من قبل المختصين مع إعطاء كل متغير نقاط معينة.
- وضع معامل الترجيح لهذه النقاط بشكل يسمح بالحصول على مؤشر يمثل الخطر .

كما نجد العديد من مؤشرات المخطر نذكر منها:

❖ **معايير Jegatheson لخلق محيط مثالي للاستثمار**: وضع جغاتيسون عشرة عوامل ضرورية لخلق محيط مثالي للاستثمار وهي:

[1] جوامع ليبية، **أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة الجزائر، مصر والسعودية، 200–2012**، أطروحة دكتوراة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكر، 2015، ص 36.

[2] نفس المرجع ، ص 37.

أ. الاستقرار السياسي.
ب. صلابة الاقتصاد.
ج. المواقف العامة تجاه المستثمرين الأجانب.
د. السياسات الحكومية.
هـ. البنية التحتية.
و. اليد العاملة.
هـ. النظام المالي المصرفي.
ز. الإدارة العمومية.
ع. محيط الأعمال المحلي.
ط. مستوى المعيشة.

نلاحظ أنّ جملة هذه المعايير تمثل في الحقيقة المحددات وعناصر الجذب التي يشدها المستثمر الأجنبي والتي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها عند أحسن مستوياتها

دراسة الفيدرالية الفرنسية: قامت فيدرالية الصناعات الميكانيكية وتحويل المعادن الفرنسية 1985 بتوزيع استبيان موجه لأعضاء الفدرالية تضمن السؤال التالي: "ما هي المعايير الأكثر أهمية في اختيار أسواقكم؟" وكانت الإجابات كما يلي:

- مستوى عالي من التنمية الإقتصادية بنسبة 33.5%.
- ملاءة البلد (القدرة على تسديد الديون) بنسبة 27.2%.
- حصة السوق التي يحتلها المنتج بنسبة **19**.2%.
- ضعف المخاطر السياسية للبلد بنسبة 14.5%.
- الاتفاقيات الإقتصادية والمالية مع فرنسا بنسبة 14.5%.
- التأثير المحلي لفرنسا بنسبة 14.2%.
- النمو الديموغرافي بنسبة 07.5%.
- الثروات الطبيعية بنسبة 07.2%.

2- مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي:

يرصد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) مؤشرين هامين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، نوردهما فيما يلي: [1]

أ- مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يقيس الوضع القائم في البلد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم، ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

[1] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجيستر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 136.

مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر =	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطر مقسوما على الاستثمار الوارد عالميا / النتائج المحلي الإجمالي للقطر مقسوما على النتائج المحلي العالمي

إذا كان المؤشر أكبر أو يساوي 1فإنّ الانسجام قوي.

إذا كان أقل 1 فإن الانسجام ضعيف.

ب-مؤشر إمكانات القطر الاستثمار الأجنبي المباشر: يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 4 مكونات رئيسية هي:

1-جاذبية السوق، 2- توفير العمالة المهارة وغير المكلفة، 3- توفير الموارد الأولية، 4- ملائمة البنية التحتية.

يتراوح رصيد الدولة وفقا لهذا المؤشر بين [0] و [1] وتحسب كما يلي:

مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	=	قيمة المتغير (المؤشر) في القطر – أدنى قيمة له / أعلى قيمة – أدنى قيمة له

وبناءاً على تقاطع هذين المؤشرين، يمكن المقارنة بين أداءالدولة وإمكانياتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مصفوفة الأداء والإمكانات.

3- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:**[1]

يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الإقتصادية،مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والدول النامية.

ويفترض هذا المؤشر افتراضات معنية حول منشأة الأعمال، وتتمثل هذه الافتراضات في:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محددة.
- لديها رقم أعمال يبلغ على الأقل مائة ثل متوسط دخل الفرد السنوي.
- ألا يقل عدد الصفحات الخاصة بعقد تأسيس الشركة عن 10 صفحات.

[1] يوسف مسعداوي، "**واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**"، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "**الإستثمار المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي: حالة بعض الدول النامية**"، جامعة سعد دحلب، البليدة يومي 22 و23 أكتوبر2007، ص 17.

- أن تزاول أنشطة تجارية عامة أو صناعية.

4- **مؤشر التنافسية العالمي:** يعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الإقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، وينقسم إلى مؤشرين هما. [1]

أ- **مؤشر التنافسية العالمية:** يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة في النمو الاقتصادي وأدائها الكلي على المدى المتوسط والبعيد، وقد غطى هذا المؤشر سنة 2006 حوالي 125 دولة منها 10 دول عربية.

ت- **مؤشر النمو للتنافسية:**يقيس قدرة الوحدات الإقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية وقد غطى هذا المؤشر 121 دولة، منها 10 دول عربية.

5- **مؤشر الحرية الإقتصادية:** يستخدم هذا المؤشر منذ سنة 1994 لقياس وضع الدول من التحرر الاقتصادي أو تقييد النشاط الخاص لعدد كبير من الدول، يعتمد في قياسه على 50 عامل مقسمة إلى 10 مؤشرات فرعية، ويحسب المؤشر الرئيسي بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية وتعطى مجالاته كما يلي:

من (1-1.95): يدل على حرية اقتصادية كاملة.

من (2-2.95): يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

من (3-3.95): يدل على ضعف الحرية اقتصادية.

من (4-5.00): يدل على انعدام الحرية اقتصادية.

وتجدر الإشارة أنّ المبدأ الأساسي لهذا المؤشر أن الحرية الإقتصادية شديدة الارتباط بالأداء الاقتصاي الجيّد.

[1] يوسف مسعداوي، **تسير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد03، جامعة سعد دحلب البليدة، جوان 2008، ص 176.

خلاصة الفصل

إنّ الاستثمار الأجنبي يعد ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري وهذا بهدف تحقيق الربح، وتسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إدراكا منها لأهمية هذا النوع من التدفقات المالية بالإضافة إلى مساهمته في توفير مناصب عمل في الدول المضيفة له، غير أن الاستثمار الأجنبي ليس كله خيرا وليس كله شرا،وإنّما تشوبه بعض السلبيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل السماح للمستثمر الأجنبي من ترسيخ قواعده في الدول المضيفة، من أجل تعظيم المنافع اللازمة لتطوير اقتصادياتها واحتدام التنافس بين الدول في العالم، لجذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتعظيم استفادتها منه،إلا أنّ التنافس العلمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم بطريقة عفوية أو ارتجالية وإنّما يخضع إلى مجموعة من المحددات والعوامل .

من جهة أخرى يتوقف جذب الاستثمار الأجنبي في الواقع العلمي على ثلاث عوامل رئيسية وهي السياسات الخاصة بالاستثمار والمحددات الاقتصادية والأمور المتعلقة بتسهيل الأعمال.

الفصل الثاني:
الإطار العام لرأس المال البشري

تمهيد:

يمارس رأس المال البشري دورا هاما في خدمة التنمية الإقتصادية والاجتماعية في جميع بلدان العالم بلا استثناء، وتستخدم بعض الدول رأس المال البشري لمواجهة النقص في الثروات الطبيعية والبشرية التي يمكن أن تعاني منها، وقد زاد الاهتمام العالمي به في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة الذي يتطلب تراكما كميا ونوعيا في رأس المال البشري بحيث يكون قادر على إحداث نقلة كبيرة في هياكل الإنتاج والتوزيع على المستوى الاقتصادي العالمي هذا الأمر دفع معظم دول العالم لتخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برامجه بهدف تحسين خصائصه وجعلها أكثر ملائمة وانسجاما مع متطلبات التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية رأس المال البشري:

منذ ظهور مفهوم المنظمة دائمة التعلم، تتجه معظم المنظمات على مستوى العالم إلى زيادة مهارات ومعارف العاملين بها من أجل مصلحة الفرد والمنظمة معا، وبإضافة قيمة لرأس المال البشري الذي تمتلكه، لذلك فقط تبنى الكثير من المنظمات شعار "**البشر هم أكثر الاستثمارات أهمية** "والتي تعطي ميزة تنافسية خاصة مع دخول القرن الواحد العشرين الذي يركز على اقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: مفهوم رأس المال البشري:

إن مصطلح رأس المال البشري قد تناوله منذ فترة ليست بالقصيرة إذا تم التركيز عليه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، نتيجة لتعاظم دوره ولقد تعددت تعاريفه ونذكر منها ما يلي:

1- رأس المال البشري هو عبارة عن مزيج المهارات والقدرات والمعارف بالإضافة إلى الخبرات السابقة.

كما يشير إلى الثروة البشرية التي تمتلكها المنظمة المتمثلة في أفراد ذوي خبرات ومعرفة وما أستثمر من أموال في تعليمهم وتدريبهم وتنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم ومعارفهم، فهم يمثلون رأس المال الحقيقي في المنظمة المعاصرة. [1]

2- يتمثل رأس المال البشري في المعرفة التي تملكها ويولدها الأفراد العاملون بالمنظمة بضمها المهارات والخبرات والابتكارات، ويعد المورد البشري الذي يمتلك المعارف والخبرات المتفوقة على قمة الهرم الاستثماري ضمن هرم الاستثمارات الفكرية لأية منظمة.[2]

3- ويعتبر رأس المال البشري أيضا عن المعرفة المعلنة والمتخصصة والمحفوظة في ذهن العامل الفرد التي لا تمتلكها المنظمة، بل هي مرتبط بالفرد شخصيا.[3]

4- إن جوهر رأس المال البشري عبارة عن أفكار تعمل على تحقيق النجاح والازدهار في المنظمة.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

---

[1] علي يوسفاتو هاجر بوزيان رحماني، **دور المؤسسات الجامعية في بناء رأس المال الفكري مع الإشارة إلى تجربة معاهد تكنولوجية الهندية**، الملتقى الدولي حول **إدارة وقياس رأس المال الفكري في المنظمات الحديثة**، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 02 و12/03 2008، ص03.

[2] عجيلة محمد و بن نوي مصطفى، "**دور رأس المال الفكري في تفعيل القيادة الإدارية والإبداعية، رؤية مستقبلية**"، ملتقى دولي حول **إدارة وقياس رأس المال الفكري في المنظمات الحديثة**، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 02و2008/12/03، ص02.

[3] يوسف أبو فارة و أريج غانم، **واقع رأس المال البشري في شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية(جوال) من وجهة نظر المديرين**، ملتقى دولي حول **إدارة وقياس رأس المال الفكري في المنظمات الحديثة**، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي02 و2008/12/03، ص03.

[4] سيد محمد جاد الرب، "**إدارة الموارد الفكرية والمعرفية في منظمات الأعمال العصرية**"، قناة السويس، مصر، 2006، ص 38.

1- رأس المال البشري هو مجموعة من المعارف والقدرات والأفكار التي تساعد الفرد على الابتكار والإبداع وبالتالي تحقيق النجاح والازدهار للمنظمة.

المطلب الثاني: مكونات رأس المال البشري:

عند دراسة رأس المال البشري في المنظمات المعاصرة فإن هناك العديد من المكونات التي تلعب دور رئيسي في بناءه وهي كما يلي:

الشكل الرقم (2-1) مكونات رأس المال البشري:

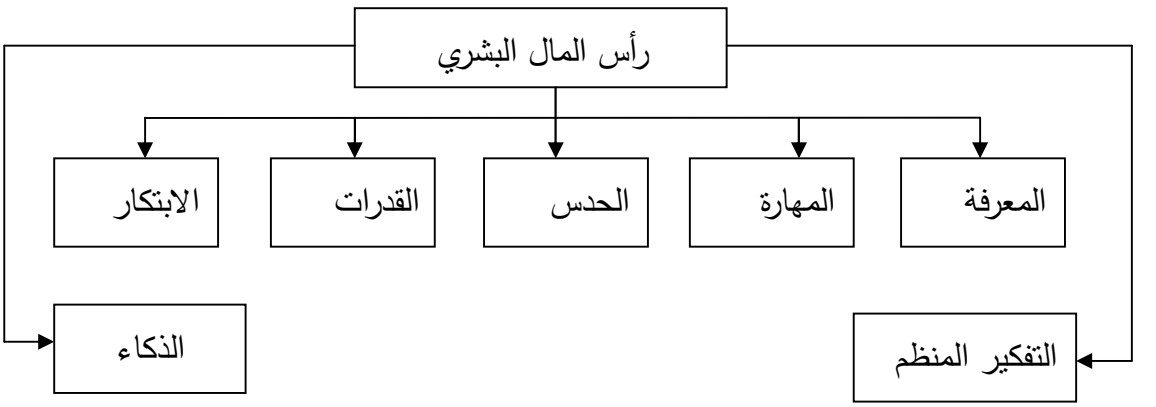

المصدر: سعدون حمود جثير الربيعاوي وحسن وليد حسين عباس (رأس المال الفكري) دار جنداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2005، ص 99.

1- **المعرفة:** مصطلح المعرفة يشير إلى مزيج الخبرة والإدراك والمهارة والقيم والمعلومات، كما أن المعرفة هي من الموارد الإستراتيجية للمنظمة التي تقود إلى تحقيق الميزة التنافسية إذن المعرفة هي العمل الرئيسي لأي مشروع.

2- **المهارة:** عرفت المهارة بأنها القابلية أو الكفاءة في إنجاز المهمة المحددة وهي السلوك المطلوب بشكل حاسم للعمل في الموقع الإداري، كما تشكل قابلية لترجمة المعرفة إلى فعل تكون نتائجه مرغوبة الأداء، ولتحقيق الاستثمار الأمثل فلابد للعاملين في المنظمة أن يمتلكوا المهارات الأساسية التالية:

-**المهارة الفنية:** وهي قدرة قابلية العاملين في المنظمة على إتقان المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

-**المهارة الإدراكية:** وهي قدرة العاملين في التنظيم على التطوير والإبداع والابتكار والتجديد أثناء ممارستهم للعمل.

-**المهارة الشخصية:** وتعني قدرة العاملين على وصف موقف إداري أو سلوك والابتكار والتجديد أثناء ممارستهم للعمل.

-**المهارة الإنسانية:** وهي قدرة العاملين على التعامل مع بعضهم البعض بطريقة حضارية.

3- **القدرات:** هي مواهب موجودة لدى العاملين في المنظمة، وتستخدم لتحقيق أهدافها وحل مشاكلها عبر مناخ العمل الإبداعي الموجود فيها، وهي من الخصائص المهمة والمؤثر ة على العلاقة بين عمليات الإدارة المعرفية و الميزة التنافسية.

4- **التفكير المنظم:** توجد هناك ثمان فئات للتفكير وهي كما يلي : التفكير الاستقرائي، التفكير الاستدلالي، التفكير التماثلي، التفكير النظامي، التفكير الإجرائي (العددي)، التعميم والتجريد، تفكير ما بعد المستوى، أي طريقة للتفكير؟، أي طريقة تستعمل، وما مدى نجاح الاستدلال، يعتمدان إلى حد كبير على أي طريقة تستعمل في تمثيل المعرفة.

5- **الحدس:** هناك عدة معاني ومفاهيم للحدس منها هو الإطلاع العقلي المباشر على الحقائق البديهية، فهو الإدراك المباشر الذي لا يعتمد على مقدمات.

فقد تكون هذه الحدس مستنده على مقدمات ضنية وقد تكون المقدمات الضنية باطلة أو خاطئة، والقول هنا بأنها مقدمات ضنية لأنها لم تكن مصححة بعد ولم يثبت للمرء من قبل صوابها أو خطأها.

6- **الابتكار:** هو إبداع يتحول إلى منتج حقيقي ملموس يكتسح الأسواق، فالمبدع هو شخص لديه أفكار جديدة، يضعها على ورق في شكل تصميمات أو حتى أشعار وقد يكتفي بالأحلام، أما المبتكر فهو الذي يمتلك أفكار ا جديدة وإبداعية، ولكنه لا يكتفي بكتابتها على الورق، بل في تنفيذها.

7- **الذكاء:** يعرف الذكاء بأنه تكيف الفرد مع نشاطه العقلي ومحيطه أي تكون لدى الفرد القابلية على التصرف الهادف والتفكير المنطقي والتعامل المجدي مع البيئة.

المطلب الثالث: أهمية رأس المال البشري:

يمكن توضيح أهمية رأس المال البشري حسب ما يلي: [1]

1- يساهم في تحفيز العاملين على الابتكار الإبداع.

2- تكمن أهميته في كونه انعكاسا لقيمة المنظمة وثقافتها وفلسفتها.

3- يمكن المنظمة من سرعة الاستجابةللتغيرات البيئية والتنظيمية من خلال القدرات المعرفية والتقنية.

4- قدرته على تقديم الحلول الجديدة عبر الابتكار ويساهم في تحقيق الأداء المرغوب كونه مقدرة اجتماعية تعمل على خلق التفاعل والاقتران داخل المنظمة.

[1] سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 93-94.

5- هو الموجود الأكثر أهمية في المنظمة وهو الذي يحدد طبيعتها ويؤثر في قدراتها على الأداء ويمثل قاعدتها المعرفية.

6- تتمثل في كونه مصدر الميزة التنافسية.

المبحث الثاني: محددات رأس المال البشري:

يعتبر العنصر البشري وحدات اقتصادية وكيانات روحانية معًا، فالأفراد هي التي تخلق القيمة من خلال ما يقدمونه من جهد وما لديهم من مهارات وخبرات ودوافع داخلية، وقد اقتصر قياس إسهامات البشر ولفترات طويلة على استخدام المقاييس المالية، واليوم ولشد الحاجة والتركيز على المستقبل ظهرت بعض المبادئ الإقتصادية التي تهتم بالعنصر البشري الذي يعتبر خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح للتأثير على النتائج الإقتصادية لكافة المجالات الأعمال.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على رأس المال البشري:

هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها التأثير على رأس المال البشري في المنظمات المختلفة ويمكن تحديد أهمها كالآتي: [1]

1- **نظام التعويضات:** أن تعويض الموظف هو أنواع الأجور كافة التي يحصل عليها الموظف نظير اشتغاله بوظيفة معينة، وهذه التعويضات تتضمن عنصرين أساسين هما: المدفوعات المالية المباشرة، و المدفوعات المالية غير مباشرة :هي مزايا إضافية تقدم للعاملين، ومن أمثلتها الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي والإجازات مدفوعة الأجر، وتسمى غير مباشرة كونها لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر ولكن العاملين هم أعضاء في المنظمة.

2- **التقادم التكنولوجي:** إن التكنولوجيا وما يصاحبها من تغيرات من الوسائل المستعملة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم، بما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة وينعكس على مخرجاتها سو اء كانت خدمية أو إنتاجية.

3- **الرضا الوظيفي:** يعد الرضا الوظيفي موقف شخصي يعبر عن حالة مستقرة نسبياً بالنسبة لبعض الأشخاص، بغض النظر عن اختلاف المواقف، وهذا معناه أن الفرد الذي يجب العمل في وقت معين يتوقع أن تستمر لديه تلك الحالة في أوقات أخرى حتى لو اختلفت الأعمال التي يؤديها.

4- **المكانة الاجتماعية:** تتمثل المكانة الاجتماعيةبالموقع الذي يحتله الفر د في المجموعة الاجتماعية التي تنتسب إليها وما يمكن أن يلعبه من دور في التأثير على الآخرين ضمن المجموعة على وفق المكانة التي يحتلها، وبالتالي فإن الفرد ذاته أو أعضاء المجموعة سيتأثرون بالمكانة التي يحتلها كل واحد منهم اتجاه الآخر.

[1] سعدون محمود جثير الربيعاوي، حسين وليد حسين عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص81-94.

5- **الحافز المادي و الاعتباري:** تعرف الحوافز على أنها مجموعة الأدوات التي توفرها الإدارة العاملين بهدف المساهمة في إشباع حاجاتهم ورغباتهم من ناحية وتحقيق أهداف المنظمة من ناحية أخرى، وتفترض هذه الرؤية أن الحوافز ركز على مكافأة العاملين عند تميز ه في الأداء، وأن الأداء الذي يستحقه الحافز هو أداء غير عادي.

المطلب الثاني: نظريات الرأس المال البشري:

تم تناول رأس المال البشري من خلال العديد من النظريات والتي يمكن عرضها بالآتي: [1]

1- **نظرية اقتصاديات كلفة الصفقة التجارية:** تفترض هذه النظرية اختيار الشركة لا لطريقة الأكثر كفاءة في استخدام العاملين فيها، وهو إما أن تستقطب أولئك الأفراد ذوي القابلات المميزة من المجتمع، أو أن تقوم بتدريب وترقية الموجودين في داخلها وعلى وقف هذين المدخلين ستقع كلف على الشركة، فالاستقطاب يقضي حدوث كلف استخدام (كلفة الصفقة التجارية) وعملية التدريب وترقية العاملين ينشأ وقوع كلف تدريبية وإدارية وهنا على الشركة أن تختار عند مقارنتها المدخلين الأسلوب الأكثر كفاءة أو الدمج بينهما.

2- **نظرية رأس المال البشري:** وهذه النظرية تؤكد على حقيقة مفادها أن الشركة تقرر المبالغ المستثمرة في الموارد البشرية، من خلال مقارنتها بالعوائد المستقبلية المتوقعة، شريطة اقترانها بتحقيق أفضل حالات التحسين في الإنتاجية، مع التزامها بتوفير أفضل فرص التدريب الفني والإداري للعاملين.

3- **نظريات الشركة ذات النظرة المستندة للمورد:** هذه النظرية تدافع عن افتراضاتها، أن المهارات الجوهرية هي الأساس لتحقيق الميزة التنافسية للشركة، والتي ينبغي اكتسابها من خلال حالات التطوير الداخلي الذي تحدثه أو تسعى له بنفسها، وأما الجوانب التكنولوجية فيمكن اكتسابها أو شرائها عن طريق التوريد الخارجي، المهارات الجوهرية التي ينبغي أن يتصف بها هي: (القيمة الندرة، عدم التقليد، عدم نقلها أو حركتها بسهولة للغير).

المطلب الثالث: مؤشرات رأس المال البشري:

بما أن المال البشري أهمية في نجاح المنظمة وديمومتها لذا لابد من قياسه وتقييمه كونه موجودا من الموجودات غير الملموسة له، وهناك بشكل عام ثلاث طرق لتقييم رأس المال البشري وهي:

[1] إتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون "INEG" رأس المال البشري، **قياس القيمة الإقتصادية لأداء العاملين**، إيتلراك للنشر والتوزيع ، القاهرة 2006، ص ص 73-75.

1- **تقييم رأس المال البشري بمقاييس غير مالية:** طرحت العديد من المقاييس غير المالية من قبل الكتاب والباحثين، والتي تعبر عن وجهة نظرهم وآرائهم ويمكن توضيح أهمها بالآتي: [1]

- ❖ متوسط عدد سنين الخبرة العملية للموارد البشرية/ إجمالي عدد العاملين للتعرف على مخزون الخبرة العملية لدى العاملين في الشركة.
- ❖ معدل تولى الموجودات الفكرية لمناصب قيادية/ إجمالي الموجودات الفكرية للتعرف على مدلى الدعم والتمكين لرأس المال الفكري.
- ❖ معدل دوران الموجودات الفكري (عدد التاركين والمستقلين)/ إجمالي رأس المال الفكري: تعكس مدى الاحتفاظ بالعاملين ذوي الخبرة والمعرفة والمهارة.
- ❖ الاحتفاظ بالعاملين/ دوران العمل: للتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى مغادرة العاملين الشركة ومدى إمكانية الاحتفاظ بهم.
- ❖ التعويض: للتعرف على مستوى دفع (الأجور والعلاوات والمكافآت) ورضا الزبون ورضا العاملين.
- ❖ الصلاحيات/ التدريب: يقيس مستويات الصلاحية، ومخزون المهارات، أثر الصلاحيات واستثمار التدريب.
- ❖ اتجاه قوة العمل: يقيس معدل الترقية.
- ❖ مقاييس الإنتاجية: يقيس العائد لكل عامل، كلفة التشغيل لكل عامل، القيمة الحقيقية لكل عامل.

2-**المقاييس المالية لرأس المال البشري:**

هناك العديد من المقاييس المالية لتقييم الموجودات غير الملموسة بما فيها رأس المال البشري، وهذه المقاييس يمكن توضيحها على النحو التالي:[2]

- ❖ الطرق المباشرة لتقييم رأس المال الفكري: تعتمد هذه المجموعات من الطرق عبر تشخيص المكونات المختلفة لرأس المال الفكري، فعلى المستوى الفردي يمكن تقييم رأس المال البشري بشكل مباشر من خلال المقابلات الشخصية والاختبارات.
- ❖ الطريق الرسملة السوقية: تعرف الرسملة السوقية (MCM) بأنها قيمة الشركة التي يتم قياسها من خلال سعر أسهمها المصدرة والمتداولة في السوق المالية.

ويمكن حساب الرسملة السوقية من خلال المعادلة الآتية:

$$MCM=SO \times P.....(1)^*$$

---

[1] بومنجل السعيد، رقايقية فاطمة الزهراء، "**مساهمة رأس المال الفكري في تحقيق التميز التنافسي المستديم في منظمات الأعمال**"، الملتقى الدولي حول **إدارة وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 02 و2008/12/03، ص11.

[2] سعودن محمود جثير الربيعاوي، حسين وليد حسين عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

إذ أن:

MCM: الرسملة السوقية.

SO: عدد الأسهم المتداولة في السوق.

P: سعر السهم الحالي في السوق المالية.

طريقة العائدة على الموجودات: يستخدم معدل العائد على الموجودات متوسطة العوائد بعد الضريبة الخاص بالشركة لمدة زمنية معينة، قد تكون مثلا (3 أو6 سنوات)، ويتم تقسيم هذا المتوسط على متوسط الموجودات الملموسة لنفس الفترة الزمنية، والناتج يقارن مع متوسط الصناعة لحساب الطرق.

3- **المقاييس الهجينة لرأس المال البشري:**

ومن أهم مقاييسها الآتي: [1]

- ❖ بطاقة الدرجات المتوازنة: تم تطوير هذا المقياس في أخر القرن الماضي، إذأن المدراء يحتاجون إلى نظام قياس متعدد الأبعاد لتوجيه قراراتهم،متضمنا مؤشرات رئيسة ومتفاوتة ومقاييس تركز على داخل وخارج الشركة وتتضمن أربعة منظورات رئيسية هي:
  - منظور العمليات الداخلية: والتي ترتبط بتقديم السلع والخدمات.
  - منظور التعلم والنمو: والذي يركز على تسهيل التعليم ونشر المعرفة.
  - منظور الزبون: تستمر الشركة، بالتركيز على حاجات الزبون وار ضائه.
  - المنظور المالي: ويقيس النتائج النهائية التي تحققها الشركة لحمله أسهمها.
- ❖ نموذج المؤشرات المتعددة: يفترض هذا النموذج أن الحصول على الأوجه الكافية لرأس المال البشري هي ضرورية لفهم هذه الظاهرة، ولقد ضمت المؤشرات المالية وغير المالية ومن أهمها:
  - إجمالي الموجودات/ عدد الموظفين (بالقيمة).
  - الإيرادات/ إجمالي الموجودات (%).
  - إجمالي الإيرادات للزبائن الجدد (إجماليا لإيرادات (%)).
  - إجمالي الإيرادات للموظف الواحد(بالقيمة).
  - أداء تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للموظف الواحد.

[1] سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص ص307-308.

- المصاريف بالنسبة للموظف الواحد.

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري :

للاستثمار الأجنبي المباشر عدّة آثار على رأس المال البشري ويمكن إيجازها فيما يلي :

1- حسب Maingy 2004: إنّ السياق الذي يتوطن في خضمه الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصرا مهما بغية نشوء أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة ،حيث يظهر رأس المال البشري عنصرا محددا في هذا الميكانيزم وفعلا فإنّ المستوى الأفضل للتعليم يشكل عاملا من العوامل الضرورية التي تسمح بالنيل الجيد لجزء من مساهمات الشركات الأجنبية وآثار توطنها غير أنّ الخارقة هناهي أنّ برامج التعديل الهيكلي التي طبقها العديد من البلدان النامية تمثلت في تقليص الميزانيات الاجتماعية خاصة ميزانيات التعليم، الأمر الذي خلق تأخيرا فادحا في عنصر رأس المال البشري، فمن هذا المنطلق تبدو البلدان الإفريقية الأقل استقطابا للاستثمارات الدولية.[1]

2- حسب Kumar 1996: إنّ طبيعة نشاط الشركات متعددة الجنسيات، تحدد بشكل كبير مستوى تأهيل اليد العاملة التي توظفها، فغالبا ما لا تبحث الشركات المحفزة بالمستوى المنخفض الأجور عن اليد العاملة ذات المهارة الحالية في البلد المضيف لاسيما في نشاطات التجميع مثلا، حيث يكون موقعها عدم إقدام الشركات متعددة الجنسيات في هذه الحالة على مزاولة أو القيام بالتكوين في إطار نشاطاتهم، وفي المقابل تكون هذه الشركات كثيفة الاستخدام لرأس المال، لاسيما الشركات التي توجه نشاطها باتجاه السوق المحلي، كما تجند جهودها التكوينية قصد سد حاجاتها من اليد العاملة المؤهلة .

3- حسب Ocde2002 إنّ « الآثار النافعة لتكوين مضمون عبر الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنها أن تكمل ولا تعوض المستوى العام العالي المهارة في البلد بشكل عام، غير أنّ تواجد الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف يمكن أن يكون له آثار نافعة على مهارة العمال المحليين على اعتبار أنّ طلب هذه الشركات على اليد العاملة المؤهلة يسمح لسلطات البلد بالتعرف على المهارات والكفاءات المرغوب فيها ». [2]

---

[1] –Mainguy C (2004) , "**L'impact Des Investissement Directs Etrangers Sur Economies en dèveLoppement** ", Revue Règion Et DèveLoppement ,n° 20 – 20045 , EN ligne :(http : // Region –DeveLLoppement. Univ –The .Fr/PDF/R20/R20-Maimguy –pdf) .

[2]– Kumar N (1996) ,**"Foreign Direct Investements And Technology Trans IN Développement : A perspective On Recent Literature "** unu / INTECH Discussion Paper ≠ 9606 ,(WWW.iNTECH .unu.edu/publicat/discpape/9606).

4- حسب kokko 1994: يذكر بوضعية سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على سوق البلد المضيف والتي تؤدي إلى إحلال الشركات المحلية في هذا السوق.[1]

5- حسب Hatit Et Hammoudi 2006: في ظل غياب مسار الانتشار المعرفي يمكن لبلد مضيف ما أن يستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي المعروف، كما أن تكوين اليد العاملة المحلية، تحسن من إنتاجيتها ويساهم في تحسين رفاهية المستهلكين. [2]

6- حسب Alsan,Bloom and Canning 2006: قدما الجانب الصحي كمكون مدمج في رأس المال البشري اللازم لإحداث التنمية الاقتصادية في البلد حيث يمكن للصحة أن تؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال ميكانيزمات مباشرة وغير مباشرة فحسب هؤلاء الاقتصاديين فإنّ للصحة أثر مباشر على إنتاجية العمال، ذلك أنّها تقضي تمتعهم بشروط عقلية وجسمانية أكثر كفاءة، فالعمال (أيضا عائلاتهم) ذوي الصحة الجيدة هم أقل ميولا للامتناع أو التقليل من الأكل، وعلى العكس من ذلك فالصحة السيئة تنطوي على متوسط دخول أكثر انخفاضا وعلى تغذية سيئة الأمر الذي يؤدي إلى إفقار العمال.[3]

---

[1] – عبد القادر ناصور ، مرجع سبق ذكره ، ص100.

[2]- Hammoudi et Hatit W (2006) , **"L'investestissement Des Multimationales Dans La Formation du capital Humain Des Pays En Développement Est –il Toujours Souhaitable ? "** Région Et Développement ,n° 24-2006 ,pp195 – 212 , En ligne : (http://région – développement .univ-the .fr/en/pdf/R24/R24 – Hammoudi – Hatit .pdf)

[3] -Alsan M.Bloom de et canning D(2006) ,**"the effect of population Health on foreign Direct Investment to low – and Middle Incom Conntries "** world Développement ,vol 34,n°4,pp 613-630.

خلاصة الفصل

أدّى الالتفات إلى الأهمية البالغة لمفهوم رأس المال البشري وتراكمه في نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية كما وكيفا وعمقا، حيث يعد رأس المال البشري مجموعة من الأصول التي يجلبها الفرد معه إلى المنظمة مثل التعليم والتدريب في الوظائف السابقة والعمر والخبرة المهنية وغيرها وهي في مجموعها وتراكمها يطلق عليها رأس المال البشري، وهذه الأصول أو العناصر يفرض أنّها تؤدي إلى أحداث تأثيرات إيجابية وإلى تحقيق التقدم المهني كما تؤدي إلى زيادة قيمة الفرد في نظم إدارة المنظمة والمشغل .

إذأنّ الناتج من الاستثمار في الموارد والعقول البشرية يعتبر أفضل و أعلى بكثير من الناتج من الاستثمار في الموارد المادية، فبالرغم من انخفاض حجم الاستثمارات الأولى عن الثانية، إلاّ أنّ الاستثمار في الأفراد لبناء التميز والكفاءة يعتبر من أفضل الاستمارات وأنجعها .

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري خلال الفترة 2011-1996

تمهيد:

إنّ السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية أواخر الثمانينات لم تنجح في دفع عجلة التنمية، وتزامن ذلك في تفاقم عدّة مشاكل اقتصادية أهمها ارتفاع معدّل التضخم والبطالة واختلال ميزان المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية خاصة بعد الأزمة البترولية العالمية لسنة 1986، بالإضافة إلى التحديات الخارجية من خلال تصاعد حدة العولمة وضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، في هذه الظرف بذلت الجزائر جهودا معتبرة قصد مواكبة تلك التحولات حيث باشرت عدّة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه نحو الاقتصاد الحر عن طريق إحلال آليات السوق والمنافسة محل الاقتصاد الموجه، وذلك من خلال تحرير التجارة وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار وضعت الجزائر عدّة قوانين لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر وترقيته كما أنّ للاستثمار الأجنبي المباشرة القدرة على تكوين رؤوس أموال بشرية لها قدرة على الإبداع والابتكار، وذات مساهمة فعالة في خلق القيمة المضافة الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن أساس الرقي والتطور أصبح في الوقت الحاضر يعتمد اعتمادا كليا على وجود عنصر بشري يتميز بالكفاءة والمهارة والقدرة على استشراف المستقبل .

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بعد حدوث أزمة المديونية الخارجية الناتجة عن الاقتراض الخارجي خلال فترة السبعينات والثمانيات، دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في سياستها التنموية وتسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر، فوضعت ترسانة من القوانين والتحفيزات لجلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية، إلا أنّها ظلت من الدول الأقل جذبا لهذه الاستثمارات وذلك بسبب وجود عدّة معوقات سياسية وقانونية ومالية .

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر:

يمر الاقتصاد الجزائري بفترة إصلاحات مكثفة مست كل المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، فالجهود الكبيرة التي تقوم بها من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق يظهر جليا في التغييرات التي لمسها المواطن الجزائري من تحرير في الأسعار حتى المنتجات الواسعة الاستهلاك، إعطاء ديناميكية جديدة للقطاع الخاص بعد تسجيل عجز القطاع العمومي في التسيير، إعادة النظر في أساليب وأنماط الإنتاج، تعميق إصلاحات المنظومة المالية والبنكية وهي أهم المحاور لتحضير القاعدة والأرضية للمتعامل الأجنبي للاستثمار في الجزائر .

وكنتيجة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة تحسنا ملموسا في المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن بين هذه المؤشرات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدّل التضخم، احتياطي الصرف والمديونية الخارجية، ويمكن توضيح هذه المؤشرات من خلال الجداول التالية:

1- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (1.3): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو%	2,4	2,1	4,7	6,9	5,2	1,5	2,00	3,10	2,4	2,3	3,3	2,83	3,3	2,81	3,8

المصدر : محمد ساحل، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة البطالة مشكلة البطالة في الجزائر، دار زهران للنشر والتوزيع، الجزائر 2016، ص 84.

من خلال هذا الجدول يظهر لنا أن معدلات النمو الاقتصادي موجبة حيث تشهد هذه المعدلات ارتفاع وانخفاض بالرغم من أنّها موجبة، وهذا بسبب:

- ✓ ارتفاع الحصة من إنتاج النفط ممّا ساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج .
- ✓ الارتفاع المستمر في أسعار النفط .

وبما أن هذه النتائج الموجبة سببها قطاع المحروقات فهذا يدل على أن النمو الاقتصادي ما يزال هش لأنّه لم يكن وليد القطاعات الإنتاجية وبالتالي فهذا النمو الاقتصادي مصيره مرتبط بأسعار النفط على المستوى الدولي.

2- التضخم:

الجدول (3-2): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014):

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم%	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,53	3,5	4,46	5,7	3,4	4,5	8,9	3,3	2,9

المصدر: محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 85.

رغم الاستقرار النسبي والتذبذب الطفيف في معدلات التضخم إلا أنّه عرف ارتفاع قوي في سنة 2012 حيث بلغ معدل8,9% وهو مؤشر على تزايد الإنفاق الاستثماري من خلال برامج الاستثمار العمومي المطبقة والإنفاق الاستهلاكي المدفوع بتزايد الأجور المتوسط قدر ب 6,5% خلال الفترة (2000-2008) وقد سجل تراجع واسع وسريع سنة 2013 و 2014.

3- احتياطي الصرف:

الجدول (3-3) تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2014) الوحدة (مليار دولار):

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الصرف	11,9	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,24	149,04	165,3	182,2	190,7	194,0	178

المصدر: محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 86.

يشكل احتياطي الصرف هامش أمن مالي كبير للجزائر وهذا ما يبينه الجدول أعلاه، حيث قفز قفزة عالية من 9,11 مليار سنة 2000 إلى 194 مليار دولار سنة2013 ويعود هذا التطور إلى:

ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية، إذ تساهم المحروقات فيه بقيمة 90 %مقابل نسبة لا تتعدى 10 %من الاستثمارات المباشرة، أما في سنة 2014 فانخفض احتياطي الصرف إلى 178 مليار، ويرجع ذلك إلى انخفاض سعر النفط في السوق العالمية .

4- المديونية الخارجية:

الجدول (3-4): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2014). (و.مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المديونية الخارجية	25,26	22,44	22,64	23,35	21,82	17,192	5,612	5,612	5,606	5,687	5,536	4,41	3,694	3,396	3,735

المصدر: محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 87 .

من خلال الجدول أعلاه نستخلص أنّ المديونية الخارجية في تراجع مستمر حيث انتقلت من 25,26 مليار عام 2000 إلى 3,735 مليار دولار عام 2014، حيث سجلت تراجع قياسي قدر ب 85,21 % ويرجع هذا في الأساس إلى السياسات التي اعتمدتها الجزائر لإصلاح الوضع الخارجي،كما أنّ سوق النفط كان في صالح الجزائر حيث شهدت أسعاره ارتفاع مستمرا.

المطلب الثاني: الإصلاحات التشريعية الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدّة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب الموصدة أمامهم وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، وتستعرض فيما يلي القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار وكذا الهيئات المكلفة بتدعيمه وترقيته.

قوانين الاستثمار في الجزائر:

1-1: قانون النقد والقرض: [1]

صدر سنة 1990 تحت رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 ويتعلق بإعادة تنظيم النظام النقدي والبنكي، وكذلك سوق الصرف وحركة الأموال،و الذي أعطى دفعا قويا باتجاه حرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية ومن أهم بنوده ما يلي:

* يسمح بتحويل المداخيلوالفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال .
* إقرار مبدأ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب .
* إلغاء الأحكام المتعلقة بأغلبية رأس المال المحلي بالنسبة للشركات المختلطة .
* حرية الاستثمار في مختلف المجالات المرخص بها .

1-2 : قانون المحروقات:[2]

صدر سنة 1991 تحت رقم 21.91 في مجال النفط والغاز والمعدل للقانون رقم 86-14 الخاص بالمحروقات، ويتعلق قانون المحروقات الجديد بتنظيم نشاطات التنقيب، الاستكشاف، الإنتاج ومختلف العمليات التجارية في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية لذلك فتح المجال للشركات الأجنبية في قطاع المحروقات .

1-3 : قانون الاستثمار لسنة 1993:[3]

صدر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 بتاريخ 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، والذي عمل على تشريع وتنظيم وتطوير الاستثمار الأجنبي والمحلي، وبالتالي يكرس الانفتاح والتكيف مع المتغيرات العالمية، وقد تضمن مختلف القواعد المنظمة لنشاط المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى مختلف الحوافز الضريبية والجمركية والضمانات والتسهيلات الممنوحة لهم.

---

[1] – عبد القادر بابا ، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.2003، ص 144.

[2] – نفس المرجع ، ص 144.

[3] – عبد الرحمان توصي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر–الواقع والأفاق**– ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 90.

1-4:قانون الاستثمار لسنة 2001:[1]

صدر بموجب الأمر رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، لاسيما تلك المتعلقة بقانون الاستثمار لسنة 1993، ويتصف قانون الاستثمار لسنة 2001 بالوضوح والتفصيل، كما يمنح المستثمرين الأجانب عدّة حوافز مالية وجمركية و جبائية بالإضافة إلى تنبيه أربعة مبادئ هامة هي : مبدأ حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية عليه، عدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والفوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي.

1- الهيئات المكلفة بتدعيم الاستثمار وترقيته:

2-1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :[2]

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة وهي تتولى المهام التالية:

- ✓ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين و إعلامهم ومساندتهم .
- ✓ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية .
- ✓ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار وتسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير هذا الأخير .

[1] – بعلوج بلعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، ماي 2007، ص 76.

[2] – زين منصوري، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 02، ماي 2005، ص 134.

2-2 : المجلس الوطني للاستثمار (CNI) :[1]

هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ويضطلع بالمهام التالية :

- ✓ صياغة إستراتيجية وأولويات الاستثمار المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع .
- ✓ تحديد المناطق المعنية بالتنمية .
- ✓ تقديم التصريح النهائي لبرامج الاستثمار الخاصة.
- ✓ إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية .
- ✓ المصادقة على المشاريع والاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار .

2-3: الشبابيك الوحيدة اللامركزية :[2]

تم إنشاء هذه الشبابيك من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب وهذا على المستوى الوطني وتشمل الإدارات والهيئات العمومية .

2-4: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار(MDCGCPPI):[3]

تضطلع بالمهام التالية:

- ✓ تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.
- ✓ اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار .

---

[1] – صورية مساني، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012/2011، ص 152.

[2] – محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[3] – سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة ، جوان 2009، ص 90.

2-5 : الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري :تتولى المهام التالية:[1]

- ✓ تسيير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المحلية وكذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- ✓ تجميع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفرة وإنشاء بنك معطيات حول هذه المعلومات.
- ✓ تنظيم عمليات بيع العقار .

2-6 : صندوق دعم الاستثمار:[2]

من أجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات ولاسيما منها النفقات بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق لإنجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات.

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إنّ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينحصر فقط في دراسة تدفقاته السنوية أو الإجمالية وإنّما يمتد لدراسة توزيعاته على مختلف القطاعات الاقتصادية، لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة لها على توجيهها نحو القطاعات الحيوية، الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة إضافة إلى دراسة التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المصدرة، وذلك لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف الدول الأجنبية وتنويع مصدرها، وعدم التركيز على قطب أو أقطاب جغرافية معينة دون غيرها، تخفيض المخاطر وتحقيق لأكبر قدر ممكن من الأمان وفي هذا الصدد ارتأينا إلى دراسة التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ثم دراسة التدفقات السنوية له.

[1]- منظومة تشجيع الاستثمار WWW.ANDI-D3

[2] - محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 102.

1-التوزيع القطاعي والجغرافي الاستثمار ات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

1-1- **التوزيع القطاعي:** حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI[1] فإنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الجزائر قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة (2002-2013) وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول (3-5) :التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2013)

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	القيمة المحققة (مليار دج)	النسبة من إجمالي القيمة %	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل
الصناعة	220	599,200	74,61	23450	54,58
الخدمات	97	167,118	20,81	10363	21,12
البناء والأشغال العمومية	63	12,082	1,50	6698	15,59
النقل	16	3,991	0,49	505	1,17
الفلاحة	06	0,887	0,11	82	0,19
الصحة	05	6,192	0,77	737	1,71
السياحة	03	13,587	1,69	1124	2,61
الإجمالي	410	803,057	100	42959	100

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات المرجع التالي:

ANDI, agence nationale de développement de l'investissement : « Bilan des réalisations des investissement, période 2002-2014 investissement étrangers »,2013.

www.andi.dz/index.pdf/fr/bilan-des-investissents

من خلال ما جاء من بيانات في الجدول رقم (3-5) نلاحظ بأنّ قطاعي الصناعة والخدمات قد احتلا المراتب الأولى، وبنسب جد مرتفعة الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي، أما باقي القطاعات لم تحظ بالقدر الوفير من الاهتمام وعلى رأسها قطاعي الفلاحة والسياحة اللذان لم يحظيا إلا بنصيب جدّ متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما قد يترجم تهميش هذين القطاعين بالرغم من أهميتها بالنسبة الاقتصاد الوطني، وبالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في المجال الفلاحي وكذا السياحي.

[1]-Agence nationale de développement de l'investissement

وحتى بالنسبة لقطاع البناء والأشغال الواردة إلى الجزائر، وهي نسبة جدّ ضئيلة بالنظر لأهمية هذا القطاع بالنسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية إضافة إلى اهتمام السلطات العمومية بمجال السكن وترقية البني التحتية والهياكل القاعدية .

1- التوزيع الجغرافي:

الجدول رقم (3-6):التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة من القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي
أوروبا منها دول الاتحاد الأوروبي	316 238	839295 519485	35,652 22,067
آسيا	53	115219	4,894
الولايات المتحدة الأمريكية	10	63171	2,683
الدول العربية	171	1243455	52,82
أستراليا	01	2974	0,126
الشركات متعددة الجنسيات	13	89985	3,822
الإجمالي	564	2354099	100

المصدر: ساحل محمد، مصدر سبق ذكره، ص 110.

من خلالالجدول يتبين لنا أنّ الدول العربية هي المستثمر الرئيسي في الجزائر بمبلغ 1243455 مليون دينار جزائري ونسبة تقدر ب 52,82% من القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي وهو ما يقابل 171 مشروع خلال الفترة (2002-2014) .

وجاءت أوروبا في المرتبة الثانية بعد عقد الجزائر مجموعة من اتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوروبي وهي فرنسا من خلال الشركة elf/total fimaوإسبانيا من خلال الشركتين ropol و cepsa وأخيرا إيطاليا من خلال الشركة Agip إضافة إلى بعض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة DANONE.

واحتلت آسيا المرتبة الثالثة تليها الشركات المتعددة الجنسيات في المرتبة الرابعة ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة من خلال قطاع الكيمياء والصيدلة (Pfizer)،و احتلت أستراليا المرتبة الأخيرة .

2-حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات السنوية الإجمالية):

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا تقرير المستثمرين الأجانب المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، لذلك اخترنا أن تكون فترة الدراسة من 1996 إلى 2011 وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-7) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2011)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	270	260	6،606	6،291	1،280	9،1177	1065	7،633	9،881	1،1081	4،1795	8،1661	6،2593	9،2760

2010	2011
2،2291	30000

Sours :

Unctad, Conférence des nations Unies Sur Le Commerce et développement, Unctadstat « flux entrants et sortants d'investissement étranger direct, direction –entrants annuel : 1970-2013

http:// unctadstat – unctad – org / wds / table vieh – aspx.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تذبذب وهذا يبن ارتفاع وانخفاض ويظهر لنا هذا جليا خلال الفترة (1996-2003) أمّا خلال الفترة (2004-2011) فقد شهدت ارتفاع ملحوظ وهذا راجع إلى التحسن الكبير في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وعموما إلى الفرص الكبيرة التي خلقتها بالإضافة إلى مزايا موقعها بفضل المخططات الخماسية للتنمية والأشغال العمومية.

المطلب الرابع: حوافز وعراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

هناك مجموعة من الحوافز والعراقيل التي من شأنها أن تؤثر على المستثمر الأجنبي ويمكن تلخيص هذه الحوافز والعراقيل فيما يلي:

1- الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام و النظام الخاص:

لقد منح المشروع الجزائري صنفين من المزايا أدرجهما ضمن النظامين العام والخاص ذلك أنّه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنّه يستفيد في إطار النظام الخاص (الاستثنائي) من مزايا واعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة وفيما لي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين:

1-1- النظام العام للحوافز:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من: [1]

- ✓ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع .
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

1-2- نظام الاستثناءات (الخاص): يتم منح الامتيازات في هذا النظام على أساس مرحلتين وهما: [2]

أ- **مرحلة بدء إنجاز الاستثمار:** تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار .

---

[1]- محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2000، ص 320.

[2] - كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 70.

- ✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0,2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .
- ✓ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ب – مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- ✓ الإعفاء لمدّة (10) عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني .
- ✓ إعفاء لمدة (10) سنوات إبتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .
- ✓ منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار.

2-عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في تحسين الإطار التشريعي ومختلف الحوافز التي منحتها للمستثمر الأجنبي إلا أنّ التدفقات الأجنبية الواردة لها لا تزال ضعيفة وهذا راجع إلى عدّة عراقيل نوجزها فيما يلي: [1]

2-1-غياب الاستقرار السياسي والأجنبي:

شهدت الجزائر خلال التسعينات تدهور الوضع الأمني واختلال في الوضع السياسي هذا أدّى إلى ضعف توافد الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تصنيف الجزائر آنذاك من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع من

[1] علي همال، فطيمة حفيظ، **أفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 34، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة 2005، ص ص 189-190.

طرف هيأة كوفاس المتعلقة بضمان الاستثمار، كما أن عدم سيادة القانون وتفشي ظاهرة الفساد والرشوة تقيد حريات الأفراد ساهم في قلة إقبال الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر .

العائق القانوني:

رغم إصدار الأمر 01-03 لسنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار والذي يعتبر أكثر وضوحا وتفصيلا، ويغطي نقائص قانون الاستثمار لسنة 1993 إلاّ أننا نضع الملاحظات التالية:

- ✓ لا يتضمن نصوص متعلقة بتمتع الاستثمار بالحماية التشريعية في إطار القواعد الدستورية.
- ✓ تقييد الاستثمار في مجالات محددة وهذا يتنافى مع حرية الاستثمار.
- ✓ عدم معالجة طريقة معاملة الخسائر وتسويتها في الحالات الطارئة مثل الزلازل و الحروب .

2-2- العائق المالي:

والذي يتجسد في انفصال القطاع المصرفي عن الدائرة الاقتصادية، حيث بلغ مستوى السيولة سنة 2001 لدى البنوك التجارية 250 مليار دج غير مستغلة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى هذا رغم وجود بورصة لقيم المنقولة إلاّ أنّها لم تؤد دورها في تمويل النشاط الاقتصادي بسبب عدم تطويرها منذ بداية عملها .

2-3- مشكلة العقار:

يمثل العقار هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين و الأجانب ولطالما تعثرت مشروعات، ونفر المستثمرين لهذا السبب، ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر التالية:

- ✓ طول مدّة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- ✓ عدم توافق طبيعية الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
- ✓ جمود العقار.

2-4- عراقيل أخرى: بالإضافة إلى ما سبق يوجد عراقيل أخرى تأثر سلبا على مناخ الاستثمار في الجزائر نوجزها في: [1]

- ضعف البنية التحتية والخدمات والمرافق الضرورية لإقامة المستثمرين الأجانب .
- عدم فاعلية النظام القضائي مع غياب محاكم تجارية .
- تعاني الإدارةالجزائرية من العراقيل اليروقراطية ممّا يؤدي إلى رؤوس الأموال نحو المناطق الأكثر ملائمة .
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وبالتالي تداخل الصلاحيات مما يؤدي إلى إرباك المستثمر .

بالإضافة إلى مختلف العراقيل التي تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر هناك مؤهلات تساهم في شكل لا بأس به باستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- **مؤهلات الاستثمار الأجنبي الخاصة بالجزائر تتمثل في:** [2]

1-الأداء الاقتصادي:إنّ النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الإصلاح الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي، وبدّل جميع المعطيات والمؤشرات، ومن أهداف هذا البرنامج:

- تحقيق الانفتاح الاقتصادي.
- زيادة معدّل النمو الاقتصادي .
- خفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية سنوات 94-98.
- استقرار سعر صرف الدينار والتخلص من التقلبات الصعبة.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات.
- التحكم في التوسع النقدي .

---

[1] - ناصر مراد، **دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول **الاستثمار الأجنبي ومهارات الأداء الاقتصادي -حالة بعض الدول العربية-**، جامعة بومرداس، يومي 22 و23 /2007/10، ص 08.

[2] - محمد مراس ، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدّلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعيدة، جوان ، 2015، ص 125.

- التحكم في المديونية الخارجية والحد من نموها وتخفيض تكلفة خدماتها .

2- **مؤهلات أخرى:** تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية إذ تتمتع بموقع جغرافي مميّز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة أوروبا وتمثل مدخلا لإفريقيا وتملك ثروة من الموارد البشرية والطاقات النباتية.

3-

المبحث الثاني: نموذج قياسي للعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1996-2011)

من خلال الطرح النظري السابق يتبيّن أنّ لرأس المال البشري عدّة مؤشرات لها دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي ومن خلال هذا المبحث سنحاول اختيار صحة هذا الطرح النظري وذلك من خلال دراسة درجة الارتباط بين مؤشرات رأس المال البشري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

ولأنّ لرأس المال البشري عدّة مؤشرات سنقتصر في دراستنا على مؤشرين فقط هما عدد المتخرجين، التعليم العالي والفئة النشطة وسنهمل البقية وهذا راجع إلى:

- صعوبة الحصول على إحصائيات تتلاءم مع نفس الفترة محل الدراسة.

ولهذا ستكون الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: التعريف بالنموذج القياسي

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات رأس المال البشري قمنا بتشفير المتغيرات الإحصائية كما يلي:

IDE: الاستثمار الأجنبي لمباشر

Travailleur(T): مؤشر الفئة النشطة

Etudiant(E): مؤشر عدد المتخرجين

α: الثابت

β:ميل الدالة ودرجة الانحدار

طرح الفرضيات :

1-نفترض أنّ الفئة النشطة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي دالة الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة مؤشر الفئة النشطة تأخذ الشكل الموالي : $IDE= \alpha +\beta.T$

2-نفترض أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الفئة النشطة وبالتالي دالة الفئة النشطة بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ الشكل الموالي :

$$T = \alpha +\beta .IDE$$

3- نفترض أنّ عدد المتخرجين يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي دالة الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة عدد المتخرجين تأخذ الشكل الموالي :

$$IDE= \alpha + \beta.E$$

4-نفترض أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على عدد المتخرجين وبالتالي دالة عدد المتخرجين بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ الشكل الموالي :

$$E= \alpha + \beta.IDE$$

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين الفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر

لدراسة علاقة الفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري بالاستثمار الأجنبي المباشر اعتمدنا على بيانات تدفق الاستثمار البشري الأجنبي المباشر في الجزائر وهي مبينة في الجدول رقم (3-7)، وبيانات الفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور الفئة النشطة في الجزائر خلال الفترة 1996-2011

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفئة النشطة	7811000	8072000	8326000	8589000	8153716	8568221	-	8762326	9469946

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
9492508	10109700	9969000	10315000	10544000	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- **إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014**
- **الديوان الوطني للإحصائيات، العمل و البطالة**

http://www.ons.dz/Emploi-et-chomage 957.html

1-أثر الفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1- طريقة التقدير: حيث أنّ الدالة رقم 01 التي افترضتها لتبيان العلاقة بين الفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ الشكل الخطي البسيط وبالاستعانة ببرنامج SPSS استطعنا الحصول على النتائج التالية:

1-2- النتائج:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,922[a]	,850	,837	350,10326

a. Predictors: (Constant), travialleur

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7669010,648	1	7669010,648	62,567	,000[a]
	Residual	1348295,252	11	122572,296		
	Total	9017305,900	12			

a. Predictors: (Constant), travialleur

b. Dependent Variable: IDE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-6676,390	987,169		-6,763	,000
	travialleur	,001	,000	,922	7,910	,000

a. Dependent Variable: IDE

1-3- التحليل:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي الوار دة في الجداول أعلاه يتضح ما يلي:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig <0,05) بين متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغير الفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري ،حيث بلغ معامل الارتباط R0,922 مما يعني وجود ارتباط قوى جدا بلغ 92% .
- تشير قيمة المعامل التحديد R^2 البالغة 0,850إلى أنّ الفئة النشطة تفسر 85% من التغيرات الحاصلة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنّ 15 % تعود إلى متغيرات أخرى .
- قدرت قيمة اختبار F المحسوبة 62 ,567 بمستوى دلالة 0,000 أقل من مستوى المعنوية المقبول (P-Value=0,000<0,05) مما يعني قبول هذا النموذج.
- من خلال نتائج قيمة T المحسوبة والتي بلغت عند (β_0)- 6,763 وعند (β_1) 7,910 عند مستوى دلالة 0,000 و0,000 على الترتيب حيث (β_1) تمثل ميل خط الانحدار في حين(β_0) تمثل الثابت و بما أن الثابت سالب فهو مرفوض و بالتالي تصاغ المعادلة بالشكل التالي:

IDE = 0 ,001 T

كلما زادت الفئة النشطة بدرجة واحدة يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ (0,001 T)

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري:

2-1- **طريقة التقدير**:حيث أنّ الدالة رقم 02 التي افترضتها لتبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري وباستعمال SPSS16 تحصلنا على النتائج التالية:

2-2- النتائج:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,922[a]	,850	,837	3,77731E5

a. Predictors: (Constant), IDE

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8,927E12	1	8,927E12	62,567	,000[a]
	Residual	1,569E12	11	1,427E11		
	Total	1,050E13	12			

a. Predictors: (Constant), IDE

b. Dependent Variable: travialleur

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8,002E6	172973,788		46,263	,000
	IDE	994,989	125,790	,922	7,910	,000

a. Dependent Variable: travialleur

2-3- التحليل:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجداول أعلاه يتضح ما يلي:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(05, 0 > sig) بين متغير فئة النشطة ومتغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث بلغ معامل الارتباط 0,922 مما يعني وجود ارتباط قوى جدا بين المتغيرين بلغ 92% .
- تشير قيمة معامل التحديد R^2 البالغة 0,850إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر85% من التغيرات الحاصلة في الفئة النشطة و 15% تعود إلى متغيرات أخرى .

قدرت قيمة اختبار F المحسوبة 62,567 بمستوى دلالة 0,000 أقل من مستوى المعنوية المقبول (P – VALUE = 0,000 <0,05) مما يعني قبول هذا النموذج.

- من خلال نتائج قيمة T المحسوبة والتي بلغت عند (β_0) 263, 46 وعند(β_1) 7,910 بمستوى دلالة 0,000 و 0,000 على الترتيب حيث (β_1) تمثل ميل خط الانحدار في حين(β_0) تمثل الثابت و بالتالي تصاغ المعادلة بالشكل التالي:

T= 8,002 E 6 + 994 ,989 IDE

كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة زادت الفئة النشطة بـ (IDE 989, 994)

المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين عدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر

لدراسة العلاقة بين عدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري والاستثمار الأجنبي اعتمدنا على بيانات جدول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رقم (3- 7) وبيانات عدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-9) تطور عدد المتخرجين –التعليم العالي (1996-1997) –(2010-2011)

السنة الدراسية	1997-1996	1998-1997	1999-1998	2000-1999	2001-2000	2002-2001
عـــــــــدد المتخرجين	37323	39521	44531	52804	65192	72737

2003-2002	2004-3003	2005-2004	2006-2005	2007-2006	2008-2007	2009-2008
77972	91828	107515	112932	121905	146889	150014

2010-2009	2011-2010
199167	246743

المصدر: يوسف مسعداوي، دور الاستثمار في التعليم وتنمية رأس المال البشري –دراسة تقييميه لحالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2015، ص 218.

1- أثر عدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1 طريقة التقدير: حيث أنّ الدالة رقم 03 التي افترضناها لتبيان العلاقة بين عدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ الشكل الخطي وبالاستعانة ببرنامج SPSS16 استطعنا الحصول على النتائج التالية:

2-1 النتائج:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,887[a]	,787	,771	411,98265

a. Predictors: (Constant), etudiant

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8153564,228	1	8153564,228	48,039	,000[a]
	Residual	2206486,189	13	169729,707		
	Total	1,036E7	14			

a. Predictors: (Constant), etudiant

b. Dependent Variable: IDE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-137,792	216,865		-,635	,536
	etudiant	,013	,002	,887	6,931	,000

a. Dependent Variable: IDE

1-3- التحليل:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي في الجداول أعلاه يتضح ما يلي:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0 ,05 > sig) بين متغير عدد المتخرجين ومتغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث بلغ معامل الارتباط 0,887 مما يعني وجود ارتباط قوى جدا بين المتغيرين بلغ 88% .
- تشير قيمة معامل التحديد R^2 البالغة 0 ,787إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر78% من التغيرات الحاصلة في الفئة النشطة و 22% تعود إلى متغيرات أخرى .

قدرت قيمة اختبار F المحسوبة 48,039 بمستوى دلالة 0,000 أقل من مستوى المعنوية المقبول (P – VALUE = 0,000 <0,05) مما يعني قبول هذا النموذج.

- من خلال نتائج قيمة T المحسوبة والتي بلغت عند (β_0)0,635- بمستوى أكبر من مستوى الدلالة و هذا يشير إلى أنها غير معنوية و بالتالي هي غير مقبولة أما (β_1) بلغت6,931 بمستوى أقل من مستوى الدلالة 0,000 حيث (β_1) تمثل ميل خط الانحدار في حين(β_0) تمثل الثابت و بالتالي تصاغ المعادلة بالشكل التالي:

IDE= 0,13E

كلما زاد عدد المتخرجين بدرجة واحدة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ (0,13E)

2-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري :

2-1- طريقة التقدير: حيث أنّ الدالة رقم 04 التي افترضناها لتبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري تأخذ الشكل الخطي والاستعانة ببرنامج SPSS16 استطعنا الحصول على النتائج التالية:

2-2- النتائج:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,887[a]	,787	,771	29150,74956

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,887[a]	,787	,771	29150,74956

a. Predictors: (Constant), IDE

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,082E10	1	4,082E10	48,039	,000[a]
	Residual	1,105E10	13	8,498E8		
	Total	5,187E10	14			

a. Predictors: (Constant), IDE

b. Dependent Variable: etudiant

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	30899,801	13012,583		2,375	,034
	IDE	62,772	9,057	,887	6,931	,000

a. Dependent Variable: etudiant

3-2- التحليل:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي في الجداول أعلاه يتضح ما يلي:

- توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig<0,05) بين متغير عدد المتخرجين ومتغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث بلغ معامل الارتباطR 0,887 مما يعني وجود ارتباط قوى جدا بين المتغيرين بلغ 88% .
- تشير قيمة معامل التحديد R^2 البالغة 0,787إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 78% من المتغيرات الحاصلة في عدد المتخرجين و 28% تعود إلى متغيرات أخرى .
- قدرت قيمة اختبار F المحسوبة 48,039 بمستوى دلالة 0,000 أقل من مستوى المعنوية المقبول (P-Value =0 ,000<0 ,05) مما يعني قبول النموذج.
- من خلال نتائج T المحسوبة والتي بلغت عند (β_0)2,375 وعند (β_1)6,931 بمستوى دلالة 0,034 و0,000 على الترتيب حيث (β_1) تمثل ميل خط الانحدار في حين(β_0) تمثل الثابت و بالتالي تصاغ المعادلة بالشكل التالي

E= 30899,801 + 62,772 IDE

كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة زاد عدد المتخرجين بـ (62,772 IDE)

خلاصة الفصل

إن ما حققته الجزائر في هذه الفترة يعد مقبولا نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها، فموضوع الاستثمار يعد معقدا لأنه مرتبط بالمدى الطويل لذا فإن الكثير من الإصلاحات التي هي قيد التطبيق و الدراسة خاصة في مجال العقار و القضاء على البيروقراطية و الإصلاح البنكي و المالي و التخفيف من القطاع غير الرسمي و تأهيل المؤسسات الإقتصادية يجب أخذها بحز م، كما أن الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يبلغ المستوى المطلوب إلا إذا كان هناك قطاع خاص منتج يأخذ زمام المبادرة، كما أن الجانب الآخر هو العمل على تطبيق القوانين السابقة و محاولة تبسيطها لكي تكون حافزا للمستثمر الأجنبي على اختيار البلاد للقيام بعملية الاستثمار.

فالاستثمار في رأس المال البشري و تنميته يتم من خلال وضع نظام تسيير محكم يعمل على الاختيار السليم، التعليم، التدريب الجيد و التحفيز الذي يحث على الإبداع و يخلق الرغبة في العمل بجدية و التزام، و يضع قواعد للتقييم الفعال.

و بالتالي نستطيع القول أن هناك علاقة ترابطية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري.

الخاتمة العامة

لقد برهنت الزيادة الكبيرة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع أنحاء العالم على مدى أهميته، وذلك من خلال المساهمة في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية،نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها، ومن أجل إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر تظل هنالك العديد من أجندة السياسات المتعلقة بهذا الموضوع غير مكتملة،بالإضافة إلى ذلك فإنّ السياسات الصحيحة وحدها قد لا تكفي، ويتضمن التشجيع الفعال تكوين صورة ذهنية جيدة عن الاستثمار بالدول النامية وخلق فرص استثمارية مستمرة بالإضافة إلى خدمة المستثمر وذلك للمساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية .

وبالتالي فرضت الظروف على الجزائر إذا أرادت أن تتنافس على استقطاب أكبر حصة منه، وأن تجني فوائد كبيرة من وراءأن تعمل على توفير القواعد والإجر اءات المواتية لذلك كتهيئة الأوضاع العامة المشجعة على الاستثمار وزيادة فعالية التدابير العامة والتنظيمية والتوجيه والتحفيزية، وبالإضافة إلى تثمين الموارد البشرية والكفاءات، وقد استخلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- توجد علاقة طردية قوية جدا بين الاستثمار الأجنبي رأس المال البشري. (صحة الفرضية 01)
- تتميّز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات التي تعرقل قيام الاستثمارات وا إنشائها،فضعف القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري أدى إلى عدم إنعاش الاستثمار المحلي،لذا فعلى الرغم من التدفق ولو القليل للاستثمار الأجنبي المباشر فإنّه لا يؤدي إلى زيادة معدّلات النمو الاقتصادي، فضلا عن كون المسائل المتعلقة بالعقار، البيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تعد من أهم المعوقات التي تقف أمام انسياب رؤوس الأموال إلى الجزائر. (صحة الفرضية 02)
- تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الاستثماري ومدى تأثيرها على القرار الاستثماري، فتوفير بيئة استثمارية مناسبة عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنظم والتشريعات والقوانين المنظمة له وتقديم ضمانات وتحفيزات كلها عوامل مهمة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاه دورة النشاط الاقتصادي وهذا ما يؤكد.(صحة الفرضية 03)
- توجد علاقة طردية قوية جدا بين الاستثمار المباشر والفئة النشطة كمؤشر لرأس المال البشري حيث كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.(صحة الفرضية 04)

- توجد علاقة طردية قوية جدا بين، الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر وعدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري حيث كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر. (صحة الفرضية 05)
- البيروقراطية الكبيرة في معالجة ملفات المستثمرين على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أصبحت من أهم العراقيل التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية.
- يعتبر رأس المال البشري عامل مهم وضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال اليد العاملة الماهرة والمؤهلة.
- إنّ الكثير من الدول النامية تمتلك إمكانيات محلية غير مستغلة بطريقة فعالة، وهذا يعود إلى عدم الصرامة في تنفيذ الاستراتيجيات المسطرة، واعتقادها الخاطئ بأنّها دول ضعيفة ليس بإمكانها الدخول في المنافسة على المستوى الدولي.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي يمكن الدولة النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الاستثمارية بالبلد المضيف.
- الارتفاع المتزايد لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الآونة الأخيرة وهذا نتيجة لتحسن الوضع الأمني بالدرجة الأولى.

التوصيات:

- على الجزائر تكثيف جهودها لتحسين أداء اجتذابها لرؤوس الأموال الدولية القادرة على خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
- الالتزام بتدابير التي من شأنها أن تقلل من أثاره السلبية.
- ضرورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم تبنى أساسا على توفير الشروط الإستباقية، وتعبئة الإمكانيات الوطنية وعدم الاستهانة بها، ودفع القطاع العام والخاص إلى الحوار الجاد والتنسيق بينهما من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.
- الاستغلال الجيد للإمكانيات البشرية والمادية وتوظيفها من أجل استقطاب المزيد من مؤهلات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميّز بأكثر شفافية ووضوح وملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار، وتكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار ودفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد

من الجهود والعمل من أجل تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصادياتها وقطاعاتها المختلفة والفرص الاستثمارية فيها.

- الاهتمام بملف العقار بالعمل على إبراز سوق عقارية مرنة وشفافة قصد سد الحاجات المتزايدة بصفة مخططة ومدروسة.
- التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تحسين نوعية التعليم والتدريب وتكييف مع المستجدات العالمية.
- السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني.
- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح النظام المالي والمصرفي يجعله أكثر مرونة وملائمة للواقع الاقتصادي.
- إنّ المستوى الأفضل للتعليم يشكل عاملا من العوامل الضرورية التي تسمح بالنيل الجيد لجزء من مساهمات الشركات الأجنبية وأثار توطنها لذا يجب الرفع من ميزانيات التعليم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أ– الكتب:

1. إتحاد الخبراء والاستثماريين الدوليين "INEG" رأس المال البشري، **قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين**، إيتلراك للنشر والتوزيع، القاهرة 2006.
2. بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، دار الجامعية، بيروت، 1987.
3. ساحل محمد، **فعالية الاستثمار الأجنبي في معالجة مشكلة البطالة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الجزائر 2006.
4. سعدون حمود جثير الربيعاوي وحسين ولد حسين عباس، **رأس المال الفكري**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2005.
5. سعود جايد مشكور العامري، **المالية الدولية نظرية وتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2008.
6. سيد محمد جاد الرب، إدارة الموارد الفكرية والمعرفية في منظماتها للأعمال العصرية في الجزائر، دار زهران للنشر و التوزيع 2016.
7. عبد الإسلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2001.
8. عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
9. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 2000–2001.

   عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية، بيروت، 1993.
10. عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارةإلى منظمة التجار ة العالمية ودورها في هذا المجال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبلالتعاون الاقتصادي العر بي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2009.
12. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.

13. قادري عبد العزيز، **الاستثمارات الدولية**، التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2006.
14. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان الأردن، 2012.

ب-المذكرات :

1. اعتدال مصطفى عبد الحميد دياب، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر خفض معدلات البطالة في السودان 1999-2013 دراسة حالة شركة بثروناس**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،مارس 2015.
2. بن داودية وهيبة، **واقع وأفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004**، مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس،مذكر ة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية كلية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
3. بن علاق إسماعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)**، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
4. جوامع لبيبة، **أثر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة، الجزائر، مصر والسعودية، 2000-2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
5. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة**، مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة باتنة، 2007-2008.
6. صورية مساني، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية**،دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجار ة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

7. عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

8. عبد القادر مطاي، **الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، جوان، 2006.

9. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

10. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

11. وسيلة بوراس، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الصين**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

12. يحياوي سمير، **العولمة وتأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة العربية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

ج- الملتقيات:

1. بوقرة رابح، مخوخ رزيقة، **واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي الأول حول **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، جامعة عباس لغرور، خنشلة يومي 09-10 أفريل 2013.

2. بومنجل السعيد، رقايقية فاطمة الزهراء، **مساهمة رأس المال الفكري في تحقيق التميز التنافسي المستديم في منظمات الأعمال**، المؤتمر الدولي حول **إدارة وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، جامعة سعد دحلب، يومي 2008/03/02.

3. شعيب شنوق، **الاستثمار الأجنبي هل يدعم اقتصاديات الدول النامية أم يضعفها؟**، الملتقى العلمي الدولي حول **الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي**، جامعة بومرداس يومي 22 و23 أكتوبر 2007.

4. عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، **دور رأس المال الفكري في تفعيل القيادة الإدارية الإبداعية، رؤية مستقبلية**، الملتقى الدولي حول **إدارة وقياس رأس المال الفكري في المنظمات الحديثة**، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 2008/12/03/02.

5. علي يوسفات، هاجر بوزيان رحماني، **دور المؤسسات الجامعية في بناء رأس المال الفكري مع الإشارة إلى تجربة معاهد تكنولوجيا الهندية**، الملتقى الدولي حول **إدارة وقياس رأس المال الفكري في المنظمات الحديثة**، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 2008/12/03/02.

6. ناصر مراد، **دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول **الاستثمار الأجنبي ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية**، جامعة بومرداس، يومي 22 و23 /2007/10.

7. يوسف مسعداوي، **واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الملتقى العلمي الثاني حول **الاستثمار المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية**، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 22و23 أكتوبر 2007.

د- المجلات:

1. بعلوج بلعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.

2. زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2005.

3. زين منصوري، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 02، ماي 2005.

4. سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31 جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2009.

5. علي همال فطيمة حفيظ، **أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 34، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة 2005.

6. محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر 2008.

7. محمد لحين علاوي، كريم بوروشة، **أثر السياسات النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، دراسة قياسية لفترة (1990-2012)**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 09، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، ديسمبر 2015.

8. محمد مراس، **قياس علاقة التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعيدة، جوان 2015.

9. مهدي سهر الجبوري، رحيم كاظم الشرع، كاضم سعد الأعرجي، **تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة**، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 02، العدد 04، 2004.

10. يوسف مسعداوي، **تسير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2008.

11. يوسف مسعداوي، **دور الاستثمار في التعليم وتنمية رأس المال البشري ،دراسة تقيمية لحالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2015.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

الدوريات العلمية والأوراق البحثية:

1-Alsan M.Bloom de et canning D(2006) « **the effect of populatio health on foreign Direct Investment to low –and Middle Incom conntries** »world eveloppement ,vol 34,n°4,1.

2- Hammoudi Het Hatit w (2009) , « **L'investissement des maltinationales dans la formation du capital humain des pays en développement est – il toujours souhaitable ?**région et développement ,n°24 Enligne (http://région – développement ,univ –the .fr /en/PDF/r24-hammoudi-hatit PDF /.

3- Kumar N(1996),**foreign direct Investements and techmology transfers in développement :Aperspectiveon** .Récent literature.

4- Mainguy C (2004) , « **L'Impact des Impact des Investissement Directs Etrangers Sur Economies en Déve loppement** : Revue Région et Déve loppement ,n°20-20045 ,enligne :(http :developpement ,univ – the –fr/pdf/R20/R20-MAINGUY-PDF/.

التقارير:

1- Unctad,Conference des natios unies sur le commerce et le développement ,unctadstat : « **flux entrants et sortants d'investissement étranger direct ,directio entrants annuel ;1970-2013** ».2014,http ;//unctad ,org/wds/table vieh – aspx.

قائمة الملاحق

Regression

```
[DataSet1] C:\Users\sofiw\Documents\manel.sav
```

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	travialleur[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,922[a]	,850	,837	350,10326

a. Predictors: (Constant), travialleur

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7669010,648	1	7669010,648	62,567	,000[a]
	Residual	1348295,252	11	122572,296		
	Total	9017305,900	12			

a. Predictors: (Constant), travialleur

b. Dependent Variable: IDE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-6676,390	987,169		-6,763	,000
	travialleur	,001	,000	,922	7,910	,000

a. Dependent Variable: IDE

Regression

[DataSet1] C:\Users\sofiw\Documents\manel.sav

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IDE[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: travialleur

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,922[a]	,850	,837	3,77731E5

a. Predictors: (Constant), IDE

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8,927E12	1	8,927E12	62,567	,000[a]
	Residual	1,569E12	11	1,427E11		
	Total	1,050E13	12			

a. Predictors: (Constant), IDE

b. Dependent Variable: travialleur

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8,002E6	172973,788		46,263	,000
	IDE	994,989	125,790	,922	7,910	,000

a. Dependent Variable: travialleur

أثر عدد المتخرجين كمؤشر لرأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر

Regression

[DataSet1] C:\Users\sofiw\Documents\manel.sav

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	etudiant[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,887[a]	,787	,771	411,98265

a. Predictors: (Constant), etudiant

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8153564,228	1	8153564,228	48,039	,000[a]
	Residual	2206486,189	13	169729,707		
	Total	1,036E7	14			

a. Predictors: (Constant), etudiant

b. Dependent Variable: IDE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-137,792	216,865		-,635	,536

a. Dependent Variable: IDE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	etudiant	,013	,002	,887	6,931	,000

a. Dependent Variable: IDE

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد المتخرجين

كمؤشر لرأس المال البشري

Regression

```
[DataSet1] C:\Users\sofiw\Documents\manel.sav
```

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IDE[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: etudiant

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,887[a]	,787	,771	29150,74956

a. Predictors: (Constant), IDE

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,082E10	1	4,082E10	48,039	,000[a]
	Residual	1,105E10	13	8,498E8		
	Total	5,187E10	14			

a. Predictors: (Constant), IDE

b. Dependent Variable: etudiant

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	30899,801	13012,583		2,375	,034
	IDE	62,772	9,057	,887	6,931	,000

a. Dependent Variable: etudiant